وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التعددية السياسية والاستقرار السياسي في إفريقيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية العلاقات الدولية: تخصص سياسة عامة وإدارة محلية

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

طلحي احفيظ لزهر بن عيسى

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
سمير باهي		رئيسا
لزهر بن عيسى		مشرفا ومقررا
إلهام نايت سعيدي		مناقشا

الجنة المناقشة:

السنة الجامعية:2020/2019

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا في إنجاز هذا البحث المتواضع ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأهل والأستاذ المشرف لزهر بن عيسى ونشكر كل من له يد في مساعدتي لإنجاز هذا البحث بجهد أو وقت أو نصيحة من قريب أو بعيد.

شكرا

إهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر

يا من أفتقدك منذ الصغر

يا من يرتعش قلبي لذكرك

يا من أودعتني لله أهديك هذا البحث

أبتي

إلى ملاذي وملجئي

مقري ومستقري

إلى سندي وقوتي بعد الله **أمي الغالية**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر التعددية السياسية من أهم صفات المجتمع الحضاري، خاصة الدول المتقدمة في العالم نتيجة تراكمات سياسية متعددة وظروف وسلسلة من الخبرات الكثيرة؛ التي كانت نقطة تحول في سياساتها وبفضلها أصبحت مثالا للديمقراطية المعبر عنها بوسائل واليات عديدة وتمكنت من خلال التعدد السياسي الذي تتميز به هاته الدول من أن تصبح ذات قوة دولية مؤثرة وفاعلة في العلاقات الدولية. وبجانب ذلك يمكن القول أن الاستقرار السياسي كظاهرة ومفهوم آخر يشكل هدفا تسعى كافة الأنظمة السياسية والدول الوصول إلى تحقيقه. وذلك لما يضمنه من تأثيرات على الجوانب والمجالات الأخرى، فالاستقرار السياسي في الدول لا يمكن أن يتواجد فجأة؛ بل هو وليد ونتيجة لتدابير متعددة وعمليات عديدة وذلك توجيها للنشاط والجهود بين النظام السياسي وأفراد المجتمع.

وتعرف القارة الإفريقية بالأنظمة السياسية المتصدعة والمتقلبة التي شهدت على مر السنين العديد من التحولات والأحداث السياسية التي ميزت أنظمتها السياسية خاصة الانتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية في أغلب أنظمتها. وسعي العديد منها تحقيق الاستقرار السياسي.

أهمية الموضوع:

يمكن القول أن أهمية موضوع التعددية السياسية تكمن في كونها إحدى آليات التحول نحو الاستقرار السياسي فهو يحقق المشاركة السياسية لكافة أطياف المجتمع. فالتعددية السياسية أساس كل نظام سياسي قائم عكس ما كان من قبل أي نظام الأحادية السياسية. فتح المجال للقوى الأخرى عن طريق التعددية السياسية لتحقيق برامجها الأمر الذي يؤدي إلى تباين وتنافس الرؤى والبرامج ، وهذا ما يؤدي بالنظام نحو الاستقرار السياسي ليس بشكل كبير إنما التعددية السياسية ولو بشكل ما تلعب دورا هاما للاستقرار.

ولذلك أهمية الموضوع تنطلق من:

- أهمية علمية:

حيث يكتسي أهمية علمية في حقل الدراسة السياسية خاصة تجارب التحول الديمقراطي باعتبارها منتوج إنساني، بالإضافة لكونها عماد النظم السياسية الحديثة؛ حيث تمثل التعددية السياسية أحد ركائز النظم السياسية الديمقراطية والتي تقبل المنافسة الشرعية في سبيل الوصول إلى السلطة.

والاستقرار السياسي كجانب آخر من الدراسة يعتبر شكلا معبرا عن الديمقراطية والانتقال السلس للسلطة واستمرارها بشكل سلمي وديمقراطي.

- أهمية عملية:

تكمن الأهمية التي يكتسبها موضوع التعددية السياسية والاستقرار السياسي كدراسة وأحداث مفعمة بالتجارب. كما يمكن أن نستمد من الموضوع الخبرة في التعامل لا مع الأوضاع السياسية سواء مهددة للاستقرار السياسي أم لا.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النقاط والأهداف وتختلف كل نقطة عن أخرى:

أ- الأهداف العلمية:

- تسعى هذه الدراسة المتعلقة بالتعددية السياسية والاستقرار السياسي في إفريقيا إلى معرفة التعددية السياسية في الأنظمة السياسية الإفريقية وواقع الاستقرار السياسي في القارة.
- السعي للتعرف على طبيعة الممارسات السياسية السائدة في النظم السياسية في إفريقيا.
- إبراز العلاقة بين التعددية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي.

ب-الأهداف العملية:

- تهدف هاته الدراسة إلى إبراز دور التعددية السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في افريقيا وخصوصيتها باعتبارنا جزءا من القارة الإفريقية، ومحاولة تفادي أخطاء تجارب النظم السياسية الفاشلة أو المتعثرة في الوصول إلى الاستقرار السياسي.

مبررات اختيار الموضوع:

إن دراسة أي موضوع لا تنطلق من فراغ وإنما تعود إلى مجموعة من الأسباب واختيار موضوع التعددية السياسية والاستقرار السياسي في إفريقيا يرجع إلى:

أ- المبررات الذاتية:

1- رغبة الباحث في دراسة هذا المجال من الدراسات السياسية ذات العلاقة بالتخصص والتكوين الأكاديمي.

2- زيادة الرصيد المعرفي للباحث وإثراءه فيما يخص الأنظمة السياسية في إفريقيا.

ب-المبررات الموضوعية:

تتمثل في:

1- التغيرات الحاصلة الآن في الأنظمة السياسية خاصة في إفريقيا كدافع لتناول الموضوع.

2- تأثير الاستقرار السياسي على جل المجالات الأخرى(الاقتصادية, الاجتماعية وغيرها...) .

3- تغير بعض الأنظمة من الأحادية نحو التعددية السياسية وفشلها في الوصول إلى استقرار سياسي حقيقي ومحاولة تشخيص واقع التعددية السياسية في إفريقيا..

- **الدراسات السابقة:**

إن الدراسات حول موضوع التعددية السياسية والاستقرار السياسي متعددة ومتنوعة،إلا أن الحديث عن دورها في إفريقيا نسبيا هي متوسطة ولكن لا يعني انه لا يوجد دراسات سابقة في ذات الموضوع، ومنها:

- ❖ خيري أبو العزايم فرجاني بعنوان "التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري"،حيث تناول فيه مفهوم التحول الديمقراطي عوامله وأسبابه بالإضافة إلى مؤشرات ومراحل التحول في بلدان العالم المختلفة مع توضيح العلاقة بين التحول الديمقراطي ومنظمات المجتمع المدني إنما لم يتطرق إلى دور وعلاقة المعارضة بالتحول الديمقراطي.
- ❖ كريمة بقدي بعنوان "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا"، دراسة حالة الجزائر.

تناولت الباحثة فيه مفهوم الاستقرار السياسي والفساد والاستراتيجيات المتبعة لمكافحة الفساد وإدارة الاستقرار، حيث أنها أهملت دور المجتمع المدني والمعارضة اللتين يمكن أن تلعبا دورا هاما في مكافحة الفساد السياسي.

- ❖ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر للباحث حميدة دقاشي، بعنوان" دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي "(دراسة حالة بلجيكا)

تناول فيه موضوع التداول على السلطة إلى عملية تبادل الأدوار بين مختلف القوى السياسية، بحيث أن الاستقرار السياسي يتحقق في بلد ما عندما تكون الأنظمة السياسية تتبع آلية معينة سلمية أو غير سلمية. وأهمل الباحث معيقات تداول السلطة كما لم يتطرق إلى طرح آخر وهو أن التداول على السلطة يمكن أن يكون معيقا ومحققا للاستقرار السياسي حسب طبيعة النظام في أي بلد.

- ❖ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للباحث عروس ميلود، "معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية السياسية في الجزائر(1990-2006)".

تطرق الباحث إلى تحديد وتحليل ماهية الإشكاليات والمعوقات التي تواجد الممارسة السياسية على كافة الأصعدة (التعسف في استعمال السلطة، القوانين المجحفة والكابتة للحريات، قانون الطوارئ، هشاشة الأحزاب السياسية من حيث التكوين والبناء، عقدة الكاريزما عند الكثير من المتحزبين والمتعصبين، وحتى طبيعة بنية وتكوين المجتمع الجزائري) إنما كان الأجدر بالباحث أن يتطرق الى النظام السياسي بما أنه قد حدد فترة معينة في التاريخ السياسي الجزائري.

الإشكالية:

إن إشكالية التعددية السياسية هي ظاهرة تعاني منها أغلب الأنظمة في العالم، فهي تختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينما طبيعة وشكل النظام القائم، كما أن التعددية السياسية تعتبر آلية للوصول إلى السلطة. وهذا ما يجعلنا نقول إن التعددية السياسية هي السعي لتحقيق الاستقرار السياسي وحكم رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية وعدم تهميشه، كما أن التعددية السياسية يجب أن تتم وفق طرق دستورية وشرعية معترف بها. والاستقرار السياسي يمثل الانتقال السلمي للسلطة وبقاء النظام واستمراره ودون انهيار أو فشل الدولة؛ فالاستقرار السياسي هو المرحلة الأسمى والهدف الأعلى لكل نظام سياسي فإن تم تحقيقه يمكن القول بأن هذا النظام نظام سياسي فعال وناجح. وعليه نطرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور التعددية السياسية كآلية في تحقيق الاستقرار السياسي في إفريقيا؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع عن هذه الّإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتعددية السياسية والاستقرار السياسي؟

2- ما هو واقع التعددية السياسية في إفريقيا وأثرها على الاستقرار السياسي؟

الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

1-التعددية السياسية وتطبيقها كأحد عناصر النظم السياسية يؤدي للاستقرار السياسي المعبر عن التوازن والثبات.

2-يمكن ألا تؤدي التعددية السياسية في إفريقيا إلى استقرار سياسي مستدام بسبب شكلية هاته التعددية بحيث إذا ما اعتمدت التعددية سياسية من قبل النظام السياسي بشكل فعلي أدى ذلك إلى تحقيق استقرار سياسي.

منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع المدروس التي تفرض علينا نوعية المناهج، فالمنهج هو الطريقة التي يسلكها الباحث في دراسته من أجل الوصول إلى الكشف عن الحقيقة وإزالة الغموض بإتباعه مجموعة من الخطوات للإجابة عن إشكالية الدراسة واختيار صحة فروضه، فالمنهج المتبع هو:

- **المنهج الوصفي:** يعد من أكثر مناهج البحث العلمي ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سماته، ويعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات.[1]

وذلك لوصف وتفسير الأوضاع السياسية الراهنة والسابقة للقارة الإفريقية ودراسة أهم نقاط التحول فيها.

- **المنهج التاريخي:** هو منهج تعول عليه العلوم التي تدرس الماضي بسجلاته ووثائقه، ويعتمد هذا المنهج على الجمع والانتقاء والتصنيف وتأويل الوقائع.[2]

لأنه في بعض الحالات لا يمكن فهم الظاهرة دون الرجوع إلى الحوادث السابقة وتحليلها، لأن الحاضر هو امتداد للماضي. واعتمدنا عليه في خصائص القارة الإفريقية والتراكمات التاريخية لها وطبيعتها القبلية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين هما:

الفصل الأول: عبارة عن دراسة مفاهيمية عالجنا فيه مصطلح التعددية السياسية كمراحل تطور المفاهيم المتعلقة بالمصطلح عبر فترات زمنية، وخصائص التعددية السياسية كمفهوم سياسي دولي كذلك تم التطرق إلى أهم عناصر للتعددية السياسية.

بالإضافة الى التطرق فيه الى مفاهيم الاستقرار السياسي ومؤشراته وأهم المداخل الدراسية لهذا المصطلح.

الفصل الثاني: الذي خصص واقع التعددية والاستقرار السياسي في إفريقيا من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث: تم من خلاله التطرق إلى تحديات التعددية السياسية في افريقيا، من حيث أزمة التنمية السياسية وضعف فاعلية النظام الحزبي، وكذلك تناولنا في ذات الفصل النظام السياسي الافريقي من حيث خصائصه التي تميزه عن النم السياسية الأخرى حول العالم وأيضا تم التطرق إلى أبرز نقاط التحول الديمقراطي في هذا النظام.

الصعوبات:

- ✓ ندرة المراجع خاصة الكتب التي تتناول هذا الموضوع وحساسيته، كذلك الخصوصية الإفريقية.
- ✓ صعوبة تكوين خطة منسجمة تتلاءم المادة العلمية المتوفرة لدى الطالب.

[1] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، سوريا: دار النمير، 2002، ص06.

[2] محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1999، ص60.

الفصل الأول:

التعددية السياسية والاستقرار السياسي

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول التعددية السياسية والاستقرار السياسي

المبحث الأول: ماهية التعددية السياسية

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور مفهوم التعددية السياسية

المطلب الثاني: مفاهيم وخصائص التعددية السياسية

المطلب الثالث: أشكال وشروط التعددية السياسية

المطلب الرابع: آليات التعددية السياسية

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي

المطلب الثالث: مداخل الاستقرار السياسي

المطلب الرابع: متطلبات ومعيقات الاستقرار السياسي

يواجه العلوم السياسية أحد أكبر المشاكل المنهجية والتي تعنى بصعوبة إيجاد تعريف محدد لأي مصطلح وهذا ما ينطبق على مفهومي التعددية السياسية والاستقرار السياسي، والذي يعتبران مصطلحين سياسيين قديما النشأة.

فمصطلح التعددية عرف بعد القضاء على الأحادية في معظم النظم السياسية إلا ان العديد من الباحثين السياسيين وبعض الدراسات الأكاديمية حاولت ولا زالت تحاول ضبط المفاهيم الخاصة بها، مع العلم أن مفهومي الاستقرار السياسي والتعددية السياسية مفهومين مترابطين فلا يمكن وجود استقرار سياسي إلا بتوفر التعددية السياسية في بلد ما، فأي استقرار سياسي يقوم على التفاهم والقبول السياسي لتحقيقه بما في ذلك التعددية السياسية.

لذلك نجد بين العديد من التعريفات سواء عربية كانت ام غربية تتناول مفهوم المصطلحين في ذات الإطار إلا أن الاختلاف البارز يكمن في النواحي التي درسها الباحثون للمصطلح فبالرغم من وجود تعاريف عديدة فله الكثير من الأنواع والأشكال وأيضا لكي تبرز لنا التعددية لابد من تطبيق العديد من الآليات ولعمليات. وينطبق هذا على مصطلح الاستقرار السياسي بحيث تطرقن في المفاهيم إلى المداخل لتي تم فيه تقديم مفاهيم الاستقرار السياسي حسب المدارس. ولتطبيق وبالأحرى الوصول إلى هذه الغاية كان لا بد من التطرق إلى مؤشرات لتي تسمح لنا بان نطلق على نظام كلمة مستقر سياسيا وأيضا تناولنا ما يعد بأهم عنصر وهو المعيقات التي تكون ذات دورين حسب خصائص كل نظم وهذا ما سوف نتطرق إليه

لذا سنقوم بتحديد معنى كل من المفهومين من أجل فهم الموضوع وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التعددية السياسية

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي

المبحث الأول: ماهية التعددية السياسية

كل مصطلح ومفهوم سياسي موجود في علم السياسة لابد أن يكون ذا تاريخ طويل من القديم، ولم يكن أي مصطلح كما هو معروف الآن بل تعرض للعديد من النقاط التي غيرت من معناه وطورت فيه، ومن بين المصطلحات التي عرفت تغيرات سريعة وشاملة هو مصطلح التعددية السياسية كما يتوفر المصطلح على العديد من الأشكال والآليات وفيما يلي نتطرق الى بعض النقاط الهامة

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور مفهوم التعددية السياسية:

انتشر مصطلح التعددية السياسية والثقافية والمفاهيم المرتبطة بها، في الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي الحديث والمعاصر، منذ أوائل القرن العشرين فحسب وتزايد انتشاره خلال العقدين الأخيرين بسبب تحول نظم عديدة في العالم النامي على الديمقراطية.

حيث كانت التعددية في القرن الرابع عشر تستخدم للإشارة إلى تعدد الصفات لشخص واحد، أما في القرن 18 استخدمت للدلالة عن المذاهب الفلسفية غير أحادية (المذهب الفلسفي المثالي)، وتطور استعمال المفهوم في أوربا الغربية للدلالة والاعتراف بوجود قوى سياسية أخرى ترافق الدولة داخل المجتمعات والنظم السياسية، إنما هناك من عارض هذا التوجه أمثال هوبز.

وهذا ما تطرق له الباحث بشير مخلوف: «إن هذا المفهوم تاريخيا نشأ في أحضان الفكر السياسي الفوضوي الثوري anarchism لكنه سرعان ما اختفى معناه شبه الفوضوي في عقد الثلاثينيات والأربعينيات، ليظهر من جديد الفكر السياسي الليبيرالي. إذ تقتصر فيه التعددية السياسي على الاعتراف بأدوار الأحزاب والنقابات وجماعات المصالح وحقها في المعارضة وفي المشاركة وفي توجيه صنع القرار».[1]

ويمكن وضعها في نقاط كالتالي:

- التعددية كمصطلح كانت معروفة منذ القديم.
- انتشر المفهوم في أوائل القرن العشرين.
- تزايد انتشاره عند تفشي الديمقراطية في أوساط السياسة.
- تخبط مفهوم التعددية بين المداخل الفكرية المختلفة.

[1] بشير مخلوف، «موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة(1989-199)»، دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ، **أطروحة دكتوراه**، (جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع ،2012،2013)، ص96.

- أصبحت التعددية السياسية ذات مفهوم واضح غير فوضوي كما كان من قبل بعد ظهور الفكر السياسي الليبيرالي.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التعددية السياسية

مفهوم التعددية السياسية:

تعددت المفاهيم اللغوية لمصطلح التعددية سواء في القواميس العربية أو الأجنبية حيث تم تحديد بعض المفاهيم اللغوية والاصطلاحية لمفهوم التعدية ونذكر منها:

أ- لغة:

عند العرب:

«تعدد صار ذا عدد وهم يتعدون على ألف: يزيدون والعديد: الند والقرن والعدد الكثير: يقال: ما أكثر عديدهم».[1]

عند الغرب:

«في قاموس إلياس جاءت الكلمة كما يلي:[2]

Plural جمع اكثر من واحد ، صيغة الجمع

Pluralismمذهب الكثرة، حالة الجمع، الجمع في الوظائف

Pluralityتعدد، كثرة، وفرة، تجمع، أكثرية

Pluri .أكثر أو كثير أو عديد»

«أما في قاموس أكسفورد فقد جاءت الكلمة كما يلي:[3]

Pluralجمع أو تعدد

Pluralismالتجمع، التعددية

Pluralityتعددي، تجمعي»

اصطلاحا:

---

[1] محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، ج9،ط2، لبنان: دار إحياء التراث العربي، 1997، ص، 9.

[2] إلياس أنطون إلياس-إدوارد إلياس: قاموس إلياس العصري، مصر: شركة دار إلياس العصرية للطباعة والنشر، 1994، ص580.

[3] A S homby, Anthony Paul cowie, J Windsor lowis: oxford advanced learneid's dictionary of current English, London: Oxford university press, 1974: p :653.

التعددية كمفهوم لا تعني الانقطاع ولا الأشياء التي تكون أجزائها منفصلة وتواجد التعددية يمكن أن يعني الواحدية إنما الواحدة التي تكون أجزائها غير منفصلة وغير مقسومة.

حيث يؤكد محمد عمارة على أن التعددية: «تنزع مؤسس على تميز وخصوصية ولذلك فهي لا يمكن ان توجد وتأتي بل ولا حتى تتصور الا في مقابلة وبالمقارنة مع الوحدة والجامع ولذلك لا يمكن إطلاقها على التشرذم والقطيعة التي لا جامع لآحادهما ولا على التمزق الذي انعدمت العلاقة بين وحداته وأضاف لا يمكن إطلاق التعددية على الواحدية التي لا أجزاء لها أو المقهورة أجزاؤها على التخلي عن المميزات والخصوصيات على الأقل عندما يكون الحكم على عالم الفعل لا على عالم الإمكان والقوة».[1]

وتعرف الموسوعة الفلسفية التعددية: «بأنها المفهوم المعارض للواحدية».[2]

الواحدية ≠ التعددية.

التعددية السياسية:

اختلف مفهوم التعددية السياسية من باحث إلى آخر وكل باحث ينظر إليه بزاوية معينة، حيث أن هذا الاختلاف ولدينا مجموعة من المفاهيم ونذكر منها:

- من يرى أن التعددية السياسية يجب أن يكون لها محيط مناسب لممارستها بقبول رأي الآخر عن طريق الحوار الفعال والوصول إلى حل وسطي يفي بغرض الجميع.

وهو ما عرفه محمد عابد الجابري بأنها «مظهر من مظاهر الحداثة السياسية ونقصد بها أولا وقبل كل شيء، وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الحرب بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والاخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية والتعددية في وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم».[3]

- وكذلك التعددية السياسية تعني تعدد القوى في الدولة الواحدة ومن حق كل القوى المشاركة والتعبير عن رأيها في صناعة القرار وذلك لوجود اختلافات وتنوعات سواء كانت فكرا أو عقيدة.

حيث اعتبر الدكتور سعد الدين إبراهيم التعددية السياسية بمثابة متنفس للجماعات وعامل منافسة قانونية ولم يربطها باستقرار النظام السياسي.

---

[1] محمد عمارة، التعددية...الرؤية الإسلامية والتحديثات الغربية، مصر: دار النهضة مصر،1997، ص،3.

[2] لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين، الموسوعة الفلسفية. (ترجمة سمير كرم)، ط7، لبنان: دار الطليعة1997،، ص،133.

[3] ميلود عروس، «معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 2006/1990»، مقترب تحليلي تقييمي، **رسالة ماجستير**، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية 2010/2009)، ص، 21.

وقد عرف التعددية السياسية على «أنها مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها. هذا يعني إن التعددية هي إقرار واعتراف بوجود التنوع، وهذا التنوع لابد أن يترتب عنه اختلاف في المصالح والاهتمامات والاولويات، وتكون التعددية بهذا المعنى إطار مقنن للتعامل مع هذا الاختلاف بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة».[1]

فهي تستوجب الاعتراف بحق حرية التعبير وقبول التنوع والاختلاف بين القوى الموجودة داخل الدولة ويكون ذلك في الإطار المناسب.

فالتعددية السياسية وفقا للباحث خيري أبو العزايم «تعني تعدد القوى داخل الدولة، وحقها في التعبير عن نفسها والمشاركة في صنع القرار السياسي، وهي تتضمن الاعتراف بوجود تنوع واختلاف وتباين، لوجود عدة دوائر وانتماءات في المجتمع ضمن هويته الواحدة، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف أو تباين في الآراء والمعتقدات والمصالح، وتقنين هذا التنوع والاختلاف من خلال إيجاد صيغة ملائمة للتعبير عنه بحرية، وفي إطار مناسب يحول دون تقصير المشاكل والصراعات وتحديد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع وتوفير آلية فعالة لتداول السلطة بالأدوات السلمية والقانونية».[2]

يرى سعد إبراهيم التعددية السياسية على أنها حق من حقوق التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار في المجتمع لأنه يوجد تنوع واختلافات في الأفراد، حيث أنه أكد على وجودها أن تكون في إطار قانوني.

- ويقصد كذلك بالتعددية السياسية هي الاعتراف بوجود التنوع وهذا التنوع يكمن في الأولويات والمصالح.

وهذا ما ذهبت إليه الدكتورة ثناء فؤاد للتعريف بالتعددية السياسية: «بأنها الإقرار بوجود التنوع، وأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والاولويات».[3]

وقد أشار هنري كاريل إلى التعددية بقوله «إنها ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها».[4]

فهي إجراءات يقم بها النظام الديمقراطي لفتح المجال للقوى الأخرى للمشاركة في صنع القرار والسلطة.

---

[1] أسعد طارش عبد الرضا، دور العامل الخارجي في الاتجاه نحو التعددية في العالم الثالث، (جامعة بغداد: العراق، كلية العلوم السياسية، مراجعة الشرق الاوسط للسياسة العامة2017)، ص01.

[2] خيري أبو العزايم فرجاني: التحول الديموقراطي في النظام السياسي المصري، مصر:(د.د.ن)، (د.س.ن)، ص66-ص67.

[3] ميلود عروس، مرجع سابق، ص22.

[4] المرجع نفسه، ص22.

وهذا ما صب فيه كذلك تعريف الدكتور أحمد صدقي الديجاني في مفهوم التعددية السياسية عندما قال «انها مصطلح يعني أولا الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما يفصل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة وبقي ثانيا احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات ومن ثم الأولويات وبقي ثالثا إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحرية في إطار مناسب».[1]

فيرى الديجاني أن التعددية يجب أولا القبول بوجود تنوع سواء كان في الثقافة أو العقيدة أو المصالح واحترام هذا التنوع، كذلك يجب أن يكون هذا التنوع عن طريق صيغ ملائمة للتعبير بكل حرية.

نخلص إلى القول إن التعددية السياسية هي نوع من التنظيم الاجتماعي، يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة يسلم بضرورة وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي.

إن هاته التعريفات تنطوي على أربعة مبادئ أساسية هي:

أولا: الإقرار والاعتراف بحق تشكيل الأحزاب والجمعيات والقوى السياسية.

ثانيا: الفرص المتكافئة والعدالة لكل الأحزاب للجميع.

ثالثا: الحماية الدستورية لمختلف القوى سياسية كانت أم اجتماعية.

ومن خلال مجموعة المفاهيم المذكورة مسبقا نقدم الاستنتاجات الآتية:

- ✓ التعددية السياسية هي نوع أو مظهر من مظاهر الديمقراطية. فالبلد الديمقراطي هو الذي يسمح ويتقبل التعددية السياسية وفتح المجال للقوى السياسية الأخرى.
- ✓ القرارات السياسية التي تتخذ هي عبارة عن قرارات جماعية وليست مرتكزة فقط على فئة أو جهة معينة. وذلك وفقا لمصالح واهتمامات كافة الجهات ومحاولة لكسب الشرعية.
- ✓ التعددية السياسية تعني قبول الفكر الآخر وقبول التنوع والاختلاف وأيضا احترام مختلف الفئات مهما كانت.
- ✓ من مظاهر حداثة بلد ما وجود التعددية السياسية في ساحته السياسية، فذلك يعني أن الديمقراطية أساس هذا النظام، وأيضا ارتقائه من الفردية إلى السماح بالتعددية.

من خلال ما سبق من تعاريف ومن المبادئ السابقة للتعددية السياسية، فإن التعريف الذي نختاره هو:

- التعددية الحزبية تصبح دكتاتورية التعددية في حال ما هيمن حزب واحد وتم وضع الأحزاب الأخرى على الهامش، فهنا تختفي الديمقراطية التي تنص على المساواة.

[1] ميلود عروس، مرجع سابق، ص22

- التعددية السياسية ليست مجرد مجموعة أحزاب وفقط بل هي أيضا تسيير وتسهيل دور هذه القوى ولك بتطبيق الديمقراطية.

الأحزاب السياسة لا تعني أبدا جودها قط بل يجب أن تكون لها برامج وقدرة على الفعالية في وسط الساحة السياسية لتعبر عن نفسها ومدى تكيفها مع النظام.

- تعبر التعددية السياسية عن الاختلاف والتنوع السائد في النظام، والتنافس السلمي والقانوني في إطار شرعي ونزيه لضمان تداول على الحكم بشكل سلمي وذلك عن طريق الانتخابات الدورية.

ب: خصائص التعددية السياسية:

لكل شيء خاصية وهذا ما تختص به التعددية السياسية كفعل ونشاط سياسي. التي تبين فترة قبول التعدد السياسي في دولة ما، والسماح لكل القوى بالتعبير عن نفسها وعن رغباتها في أطر مناسبة، ونتطرق إلى أربع خصائص التعددية السياسية وهي كالتالي:

أ- الإقرار بحق التنظيم السياسي:

أي أن القوى السياسية لها الحق في تشكيل الإطار المناسب لها للتعبير عن رغباتها وعدم التصدي لها والوقوف في طريق ممارسة نشاطها مهما اختلفت عقيدتها وانتماءاتها سواء دينية أو سياسية كانت.

وهناك من فسره على أنه «يعني الاعتراف بحق القوى السياسية والاجتماعية في الدولة، في تنظيم نفسها في شكل أحزاب سياسية وجمعيات ونقابات عمالية ومهنية وفلاحية... الخ وعدم وضعقيود على تكوينها وممارستها لنشاطها بغض النظر عن هويتها الاجتماعية أو عقيدتها الدينية أو السياسية».[1]

ب- الحماية الدستورية:

لابد للنظام من أن يوفر الحماية عن طريق الحقوق والواجبات للأفراد ولا نجد ذلك إلا في الأنظمة الديمقراطية، فبضمان الحقوق للأفراد لن يتم الطغيان والهيمنة عليهم فحقوقهم واضحة، أما الواجبات فقد تم تحديدها في كل نظام ديمقراطي كمسؤولية الفرد اتجاه الدولة. وما يضمن للفرد حقوقه وحرياته هو الدستور، الذي يحمي الأفراد ويضمن لهم حريتهم. فهو يساوي بين جميع الأفراد ولا يسمح بهيمنة جهة على حساب جهة أخرى.

فالدستور يضمن للجميع الإنصاف والعدالة بين الجميع ويتيح العديد من الفرص، وذلك لا يمنع من وجود بعض الامتيازات التي تتمتع بها بعض القوى بالرغم من وجود دستور.

حيث يرى الباحث بشير مخلوف أنه: «لم تكن هناك ضمانة دستورية للأقلية فإن هذا يعني على حد تعبير جيوفاني سارتوري إن قسما عن الشعب يغدوا مستعبدا، مما يقطع أوصال الشعب فيفوض بذلك أساس الديموقراطية ذاته. ويؤكد أيضا ريمون آرون، أنه يمكننا أن نفهم من التعددية الحزبية وجود المعارضة وحجمها. فإذا كانت لمجموعة من الأحزاب الحق في التواجد خاصة إذا لم يكونوا كلهم في

[1] بشير مخلوف، مرجع سابق، ص98-99.

الحكومة، فبالتأكيد بعضا منها يوجد في المعارضة هذا يعني أن شرعية التعددية السياسية تستلزم شرعية المعارضة إذ تعتبر معارضة النظام صفة شرعية حسب آرون ظاهرة نادرة عبر التاريخ وهي تميز نوعين من النظامية الغربية الحديثة ولكن مع التحولات التي شهدها النظام الدولي(سقوط الاتحاد السوفياتي وسيطرة الرأسمالية الليبيرالية) وتراجع العديد من الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد منذ بداية السبعينات والثمانينات خاصة في الدول النامية انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبويةpopuliste والتي كانت تشكل معارضة سياسية لهذه الأنظمة. ».[1]

فاتساع الباب للأحزاب نحو ديمقراطية جديدة أتاح للعديد منها ان تمارس نشاطها بكل حرية فمثلا الجزائر بعد السماح بالتعددية الحزبية عرفت ما يقارب 40 حزبا وما فوق وكذلك البلدان الأخرى.

فالدستور هو من يكفل ويضمن المساواة بين الأفراد والأحزاب، فيضمن بذلك المشاركة والمنافسة النزيهة والشريفة في ظل نظام ديمقراطي، فبدون تنظيم الدستور ستهيمن القوى على حساب بعضها ولن تكون ماركة سياسية حقة، وستكون بذلك فئة مستضعفة وفئة قوية وهي القوة المهيمنة.

ج-حرية تداول السلطة:

يعني هذا أنه يتم تداول السلطة بشكل سلمية حضاري من حاكم لآخر أو من قوة لأخرى وهي تعتبر أساس ضمان تحقيق تعددية سياسية صحيحة ويكون ذلك من خلال الانتخابات الدورية.

حيث يعتبر بشير مخلوف « هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تستند إليها نظرية التعددية السياسية، فالديمقراطية لا تؤدي أيضا إلى حل مشكلة سياسية قديمة وهي إيجاد طرق سلمية، وشرعية لتعاقب الحكام والتداول السلمي والمنتظم للسلطة وهي المشكلة التي اعتبرها توماس هوبز (t.hobbes) من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه النظم السياسية، إذ تنفرد التعددية السياسية بأنها تقدم حلا لمشكلة كيفية تولي الحكام وتغييرهم بطريقة سلمية وشرعية من خلال الانتخابات الدورية، ولذلك فإن أساليب التعيين الذاتي في المناصب النخبوية كلها تعتبر أساليب غير مألوفة في النظم الديموقراطية التعددية».[2]

د-مبدأ المساواة في التعددية الحزبية:

حيث كحكم ديمقراطي يسمح بالتعبير والمساواة في الحقوق والواجبات لا بد أن تتوفر فيه التعددية السياسية، ومن خلال قبوله للتعددية فالأحرى أن أساسه هو الأحزاب السياسية التي لها دور في النظام السياسي وذلك من خلال المشاركة السياسية كالانتخابات. بل الكل يجب أن يخضع إلى تنافس متكافئ وحقيقي يسفر عن تمثيل واقعي بتعادل مع الوزن الحقيقي لكل حزب في البرلمان

[1] بشير مخلوف، مرجع سابق، ص ص99-100.

[2] المرجع نفسه، ص100.

فالنظام السياسي الديموقراطي لا يعني أن يكون النظام مطبقا للديمقراطية بشكل صحيح بل يمكن أن نجد هيمنة لحزب واحد وتصبح كما ذكرنا مسبقا دكتاتورية تعددية.

فهذا المبدأ حسب الباحث بشير مخلوف يعني «إتاحة الفرصة المتساوية لجميع الأحزاب للاتصال بالقاعدة الجماهيرية وممارسة نشاطها لكي يتسنى لها القيام بوظائفها في التمثيل الحر والتعبير الحر عن مطالب ومصالح القوى والفئات الاجتماعية المتلفة التي يفترض أنها تمثلها وهذا يتضمن أيضا المساواة في حرية الترشيح للانتخابات وممارسة الدعاية الانتخابية. مع ضمان نزاهة وحرية عملية التصويت وسرية الاقتراع، كما أنه لا يجب أن يهيمن حزب واحد على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري وذلك من أجل إتاحة الفرصة المناسبة لكل حزب للدعاية لمشروعة السياسي وإقناع الجماهير بأهدافه، التي تعبر عن المصلحة الاجتماعية العامة. كل هذا يتطلب بيروقراطية حكومية حيادية بحيث لا تنحاز إلى طرف وتترك طرفا آخر».[1]

كذلك فالأحزاب السياسية لا يسمح لها بالتنوع ولا الاختلاف وليس لها الحرية في ذلك، وأيضا لا يسمح لها ممارسة نشاطها إلا برقابة وقيود، هذا ما يعتبر ضد الديمقراطية بالرغم من دخول هاته البلدان إلى مرحلة التحول الديمقراطي (الجزائر...).

المطلب الرابع: أشكال التعددية السياسية

تعتبر التعددية السياسية كملجأ سياسي لطرح الأفكار والدفاع عنها مهما كانت، وتقسم التعددية السياسية إلى أنواع وهذا يكون وفقا للمجتمع التي تنتمي إليه القوى والجماعات، ويختلف أيضا حسب النظام السياسي التابعة له، وقبل التطرق لأشكال التعددية السياسية لابد من معرفة أنواع التعددية المتعددة.

أ- أنواع التعددية:

تتميز التعددية بالأشكال العديدة سياسية كانت اجتماعية أو حتى ثقافية، وتختلف أشكالها من مجتمع لآخر وحسب الفترات التاريخية المختلفة، بحيث تعتبر التعددية كطريقة أو وسيلة تعبير عن احترام رأي القوى الأخرى الموجودة.

يمكن تحديد أهم أشكال التعددية كالتالي:

1. التعددية الموروثة: ويعني ذلك أن التعددية الموروثة تكون من الأبوين أي شبه فطرية يكتسبها من المحيط الأسري ويتم رؤية الفرد فيها من خلال الجماعة المنتمي إليها إنما لا يجب كتمها تفاديا خطورتها.

[1] بشير مخلوف، مرجع سابق، ص100.

كما ورد في مجلة جامعة تكريت «هي التي تقوم على أسس تقليدية يرثها الإنسان غالبا من أبويه وتبقى معه منذ ولاته حتى وفاته. ومن أهم مميزات هذه التعددية أنها لا تنظر للفرد كفرد بل عضو في جماعة.... وجميع المجتمعات تتميز بهذا النوع من التعددية الموروثة، وهي لا تشكل خطورة إلا عندما يتم توظيفها بشكل سيئ لذا فإن أفضل الطرق للتعامل معها هو عدم كتمها».[1]

التعددية الثقافية والاجتماعية: التعددية الثقافية والاجتماعية وتكون في إطار منظم للتعبير عن مواقف ما، كالجمعيات الدينية التي لها عرق ديني ويترتب عنها رغبات وأهداف.

كما تم تناوله في مجلة جامعة تكريت «وهي مجتمعات فرعية لها ميزاتها الثقافية والعرقية الدينية التي تترتب عليها مواقف ورؤى اجتماعية وسياسية متباينة، وهذا النوع من التعددية يتطلب وجود مؤسسات اجتماعية وثقافية تعبر عنها».[2]

ب. التعددية السياسية وأنواعها:

للتعددية السياسية ثلاث أنواع تتمثل في:

1- ثنائية حزبية: مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا...
2- مثر من حزبين: تعددية حقيقية، فرنسا، ألمانيا، تونس...
3- تعددية حزبية صورية (مع هيمنة الحزب الحاكم) وجود أحزاب شكلية (أغلبها تتمثل في الدول الإفريقية ...)

كما يمكن أن تكون هنا عناصر تتماشى مع التعددية أو تقترن بها، نذكر ما يلي:

- المجتمع فيه مجموعة مؤسسات تختلف حسب رغبتها، وكل فرد له الحق أن ينضم إلى أي منهم، الرابط بين هذه المؤسسات هو السياسية العامة، فوجود التعددية مرتبط بعد الانحياز للقوى.
- قدرة النظام على إعطاء الحق للجميع للتعبير عن آرائهم وأفكارهم والوصول للسلطة.
- يمكن القول إن التعددية شكل من أشكال وجود الديمقراطية، لذلك فهي تعارض وتتنافى مع الدول ذات النظام الدكتاتوري.
- ضرورة وجود قوانين تحمي وتضمن للجميع في المجتمع بكافة طبقاته الحق في التعبير وإيصال آرائهم والمشاركة السياسية بغية الوصول للسلطة وتنظيم جمعيات وغيرها في حدود القانون.
- تستلزم التعددية وجود الحياد من قبل السلطة العليا التي يكون من واجبها احترام وتوفير الحقوق لكل القوى والمؤسسات الأخرى.

[1] أسعد عبد الوهاب عبد الكريم: " آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديموقراطية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، السنة5، العدد 19ص، 432.

[2] المرجع نفسه، ص432.

المطلب الخامس: آليات التعددية السياسية

لا يمكن ان تكون الأفكار والبرامج والاقتراحات مجرد أطر نظرية بل يجب أن تكون مطبقة على أرض الواقع ويتم فيها التعبير عن التوجهات والأفكار، فالتعددية السياسية ليست مجرد كثرة الأحزاب أو توفير الديمقراطية في الممارسات السياسية أي المساواة بين القوى للتعبير عن نفسها الوصول للسلطة عن طريق ممارسة أنشطة شرعية وقانونية، بل هي أيضا تطبيق هذه القوى السياسية لمجموعة الأفكار وذلك عن طريق آليات معينة وتختلف هاته الآليات من مجتمع لآخر فآليات التعددية في أمريكا كبلد متطور وصناعي ليست نفسها آليات التعددية في الجزائر.

وهناك نوعين من التعددية ديمقراطية أو متنوعة وهذا ما تطرق إليه الباحث أسعد عبد الوهاب حيث أكد على:

الأمر الذي يقتضي التمييز بين نوعين من التعددية: [1]

«التعددية الديموقراطية Pluralisticdemocratic society

التعددية المتنوعة أو الوفاقيةConsensual society»

والنوع الثاني من التعددية يتصف بميزات ثلاث:

1 تكون مصنفة ومقسمة لمجموعات بسبب الاختلاف العقائدي أو اللغوي أو العرقي والثقافي

2 غير متغيرة ثابتة بنسبة كبيرة.

3 تصنيف هذه المجموعات ضمن هياكل تحتية.

فالنوع الثاني يوضح أن كل مجموعة لها انتماء يمكن أن يكون دينيا كجمعية العلماء المسلمين أو لغويا أو عرقيا كالأحزاب الخاصة بالسود في أميركا.

والنوع الأول يقصد به تلك المساواة بين الأحزاب وحمايتهم وكذلك قدرتهم على المشاركة في السلطة والتعبير عن رغباتهم بكل حرية.

لدراسة آليات التعددية السياسية تناولنا ثلاثة آليات وهي موضحة كالتالي:

1- التعدد التنظيمي المفتوح: عدم وجود أي مانع وقيود لتشكيل وتأسيس أحزاب ومنظمات وجمعيات وتكون متعلقة بالأحزاب وإعطاء الحرية.

[1] أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص: 434،435.

2- التداول السلمي للسلطة السياسية: يعني التنافس على السلطة عن طريق انتخابات قانونية نزيهة تضمن وتتيح انتقال السلطة بسلاسة ومتعلقة بقدرات النظام السياسي.

3- منظومة الحقوق والحريات العامة: حيث تعتبر الملجأ الذي يوفر الحماية لحقوق الإنسان

أولا: التعدد التنظيمي المفتوح: بما أن التجمعات لها كامل الحرية في الممارسة السياسية فهذا يتيح لها ويمنحها القدرة على التعبير عن رغباتها وتحقيق مصالحها، فهي كذلك لها الحق ي افاع عن طموحاتها ومصالحها ويكون ذلك عن طريق الاحتجاجات كما حدث في فرنسا (السترات الصفراء) أو غير ذلك.

حيث تسعى كل قوة سياسية إلى الوصول للسلطة وتحقيق أهدافها ولا يكون ذلك إلا بتطبيق أفكارها على الواقع في محاولة للوصول للسلطة، وفي سبيل هذا نجد أن الصراع السياسي قائم بين مختلف الأحزاب

السياسية.

وهذا ما تطرق له كذلك الباحث أسعد عبد الوهاب حيث: «تقوم التعددية في النظم الديموقراطية المفتوحة على أساس من حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والتي تعكس صورة مصالح المجتمع المتعددة، وضرورة فكرة التنظيم لا تعني بالضرورة فرض هيكل تنظيمي محدد، أي حرية هذه التجمعات في تنظيم قواعد تشغيلها الداخلي، مما يكفل نوع من الثبات والتنظيم الجماعي الذي يؤدي لاستخلاص نوع من القوالب المنظمة تضمن وجود نوع معين من القيادة والسلوك الجماعي المنضبط.»[1]

ثانيا: تداول السلطة السياسية:

تعتبر السلطة السياسية كأساس وهدف تسعى كل القوى السياسية للوصول إليه، ويحقق لهم ذلك عن طريق نظام سياسي ديمقراطي يوفر الأجواء المناسبة لانتقال السلطة عير هذه القوى. ويكون الانتقال أو بالأحرى تداول السلطة السياسية بطريقة سلمية في حيز تنافسي نزيه وشريف.

فرضى المجتمع بالأوضاع يعبر عن اكتساب السلطة للشرعية، ومن مهام السلطة أن تحافظ على الثبات والمساواة في العملية السياسية لمختلف القوى مهما كانت بفرص متساوية.

التداول على السلطة السياسية يكون وفقا لآليات معينة كالانتخابات وتكون هذه العملية منفصلة عن النظام السياسي بحيث تتم في إطار الدستور وهو الذي يحدد آلية انتقال السلطة إما عن طريق الانتخابات أو إذا كان النظام ملكيا يكون التداول بدون انتخابات.

[1] أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، المرجع سابق، ص435

فالتداول على السلطة السياسية يفتح المجال أمام الجميع للمشاركة السياسية ساء في صنع القرار أو المساهمة في النام السياسي وتكون هذه الأخيرة في سبيل تحقيق رغبات ومصالح وأفكار الجميع بصورة متساوية وضرورة عدم هيمنة قوة على حساب القوى الأخرى.

إذ أن فتح المجال للجميع في المشاركة السياسية والوصول للسلطة يضمن لنا تعددية سياسية وذلك ضمن تنافس الجماعات والقوى مع بعضها البعض ويكون ذلك بتطبيق مبادئ النظام الديمقراطي.

بعد تحقيق التوازن بين القوى يتم تداول السلطة السياسية وفقا لرغبات المجتمع وامتثالا لاختيار ممثلها في السلطة. وقد عبر عنه الباحث أسعد عبد الوهاب فيما يلي: «تستمد السلطة شرعيتها وتفرض قوتها القانونية والمادية من خلال قبول ورضى وقناعات المجتمع بها كحق تمارسه الدولة عليهم، وبما أن الدولة تضم في كيانها عموم المجتمع، بما فيه من قوى متعددة، سواء كانت في حالة اتفاق أم اختلاف أم صراع، فإن ذلك يؤدي إلى أن تكون إحدى مهام الدولة هي إحداث التوازن في العملية السياسية المعبرة عن حالة صراع القوى الاجتماعية والسياسية من أجل تحقيق مصالحها».[1]

ثالثا: الحقوق والحريات:

من أهم النقاط التي تعتبر ضرورية في الحياة السياسية وغيرها موضوع الحريات والحقوق، فالحقوق تلازم الحرية، فالحرية هي إعطاء الشيء أو الشخص القدرة على القيام بما يريد مهما كان ذلك، وكذلك هي الحرية السياسية حيث تعتبر إعطاء كل فرد أو جماعة حق المشاركة السياسية في ظل المساواة مع باقي القوى.

«تنص المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق المشاركة لكل الأشخاص، فقد نصت المادة(21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والمادة (25) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العام لبلده».[2]

[1] أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، مرجع سابق، ص435.

[2] المرجع نفسه، ص ص 436 ص437.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي

تطرقنا مسبقا الى التعددية السياسية وسنتناول الآن الاستقرار السياسي من حيث المفاهيم المختلفة ومؤشرات توفر استقرار في نظام سياسي ما وكذلك المعيقات التي تقف كحاجز في طريق تحقيق هذا الأخير

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

كغيره من المفاهيم السياسية الأخرى كان للاستقرار السياسي نصيب من تعددية المفاهيم الخاصة به وبل اختلف العديد من الباحثين من حيث تداخل المفردات أو تناقضها وتختلف من باحث لآخر، ويمكن أن نحدد بعضا منها فيما يلي:

نتطرق أولا إلى مصطلح الاستقرار لغة واصطلاحا لتقريب مفهوم الاستقرار السياسي:

الاستقرار:

الثبات وعدم تغيير المكان فيكون بذلك الاستقرار فيه. وقد ورد المصطلح في العديد من القواميس وكذلك القرآن الكريم ونجدها في:

«كلمة استقرار في اللغة العربية من استقر: يستقر استقر استقرارا الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن».[1]

«وقد اشتق مصطلح استقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان، أي قرار وثبوت[2].

أما الزمخشري: حيث يقال: «إن فلانا رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه».[3]

وتعني كذلك مسكن ومكان للقر والثبات فيه إلى يوم يبعثون. فحياتنا مؤقتة وليست مسكن حقيقي، إنما مجرد مكان نبقى فيه لتجهيز أنفسنا وهذا ما ذكره الله تعالى في سورة البقرة:

حيث قال الله تعالى «ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين»[4].

---

[1] كريمة بقدي، «الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا»–دراسة حالة الجزائر–**شهادة ماجستير**، (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص دراسات أورومتوسطية،2012،2011)، ص49.

[2] محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب،ج41، مصر: دار المعارف، 1981، ص–ص:3579–3580.

[3] محمود بن عمر جار الله أبو قاسم الزمخشري، أساس البلاغة، مصر: دار الكتب العلمية، 538هـ.ص: 756.

[4] سورة البقرة، الآية 36.

وقوله تعالى: «وقرن في بيوتكن» الأحزاب الآية 33.[1]

فمعنى الآية أنه على النساء التزام بيوتهن وعدم الخروج إلا في الحالات التي تستوجب ذلك.

وقد فسر أبو الأعلى المودودي الآية على النحو التالي «وجه الدلالة: تدل هذه الآية على أن النساء مأمورات بلزوم بيوتهن والانعطاف عن الخروج إلا للضرورة. فلفظ: قرن يحمل وجهين، أحدهما أن يكون من القرار، تقول قررت بالمكان أقر.

وقال بعض علماء اللغو إنه من القرار وقال بعض آخر إنه من الوقار فإن كان من القرار كان له معنى "الزمن بيوتكن" وإن كان من الوقار فالمعنى عشن في بيوتكن في سكينة وحلم ورزانة».[2]

فيقصد بذلك أن الله تعالى أمر النساء بالتزام بيوتهن وعدم الخروج من المنزل وذلك لحكمة أرادها الله عز وجل.

وقال الإمامُ أبو بكر الجصاص –رحمه الله–: «فيه الدلالةُ على أنَّ النساءَ مأمورات بلزوم البيوت، منهيات عن الخروج».[3]

وقال تعالى: «إلى ربك يومئذ المستقر».[4]

فآخر محطة للبشر هي عند الله عز وجل والوقوف عند رحمته تعالى.

أي يعلم مكان هذه الدواب ويرزقها ما يشاء وكل شيء عنها.

وفي موضع آخر قال تعالى: «وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين». [5]

ويمكن القول إن القرار بمعنى المستقر أي سواها وضبطها بحيث يمكن الاستقرار عليها والعيش فوقها.

وكذلك قد ذكرت كلمة استقرار في الآية: «من جعل الأرض قرار وجعل خلالها انهارا».[6]

---

[1] سورة الاحزاب، الآية 33.

[2] أبو الأعلى المودودي، تفسير سورة الأحزاب، منبر التوحيد والجهاد، ص39.

[3] محمد بن أحمد الأنصاري أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصر: مؤسسة الرسالة،2006. ص229.

[4] سورة القيامة، الآية:12

[5] سورة هود، الآية:06.

[6] سورة النمل، الآية:63.

لا تختلف هذه التعاريف والتفسيرات عما قدم في القواميس الأجنبية ويمكن أن نطرحها كالتالي:

فقد عرف الاستقرار بالعديد من التعريفات ومن ضمنها أنه هو الوضع عند عدم التغيير ويكون النظام فيه متماسكا لا يصدع خلال الأزمات، وهذا ما قدمته الموسوعة البريطانية تقدم التعريف التالي: «الاستقرار السياسي الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي».[1]

كذلك يعني هذا المصطلح حالة عدم التغيير وتحقق التوازن بدون أي اختلال في الأوضاع.إذ يعرف قاموس لروس الفرنسي صفة الاستقرار على «أنها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه دون السماح بأي تغيير يطرأ ويمثل تهديدا له أو وجود حالة من التوازن المستمر».[2]

ويمكن أن يشكل التعريف المرتكز على التوازن والثبات نقطة أو مدخلا للتعريف بالاستقرار السياسي وذلك من خلال مفهوم كلمة استقرار اصطلاحا.

أما **الاستقرار السياسي:**

البعض يرى أن الاستقرار السياسي يتكون أو بالأحرى يشمل عناصر ليمكن القول إنه تم تحقيق استقرار سياسي، فالنظام الديمقراطي المستقر يكون نظام سياسي+ ديمقراطية مستقرة بينما عبارة نظام ديمقراطي مستقر تعتبر وجود نظام سياسي مستقر+ ديمقراطي كذلك.

وهذا ما ذهب له الباحث ليجفارت:

«حصر ليجفارت الاستقرار السياسي في أربعة عناصر تتمثل في:

- ❖ الإبقاء على النظام.
- ❖ النظام المدني.
- ❖ المشروعية.
- ❖ الفاعلية.

إن ميزة هذا التعريف أنه يطرح إشكالية أساسية: "هل إن خاصية الاستقرار محمولة على النظام أم على الديموقراطية؟".[3]

[1]Benton Helen, encyclopedia britanica, encyclopedia britanica inc, p727: Londonp1999.

[2]Dictionnaire, larousse paris, Larousse, 1982, p389.

[3]كريمة بقدي، مرجع سابق، ص51.

أيضا عندما يغيب التفاهم والتناسق بين أطراف السلطة يعني الآمر والمأمور تضطرب العلاقة وينتج عنها إما تغيير للنظام القائم أو صراعات وكل ذلك يؤثر على الاستقرار السياسي فننتقل إلى مرحلة عدم الاستقرار السياسي وما عكسه يحقق الاستقرار السياسي أي التفاهم والتناسق بين القوى والعلاقات الجيدة وانتقال السلطة بسلالة فالباحث حسين موسى الصفار«يرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع وتندلع بالتالي الحرب».[1]

وهناك من يرجع مصطلح الاستقرار إلى التوازن وعدم الاضطراب أي إبقاء الوضع لما هو عليه في المؤسسات الموجودة في الدولة والتي تعتبر ذات قدرة على التأثير في أجزاء أخرى، كما تطرق له حميدة دقاشي في مذكرته لنيل شهادة الماستر حيث تناول ما يلي:

«أنه حالة الثبات وعدم التغيير فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي ترسم القوانين ودساتير وأعراف تحكم وضبط نسق وتوازن المؤسسة للوصول الى الأهداف المنشودة وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النسق السياسي الذي إذا حدث أي خلل في جزء منه تتأثر بقية الأجزاء الأخرى وكون قد خرجت من حالتها التي رسمتها لنفسها وهي الاستقرار الى حالة عدم الاستقرار».[2]

ومن ناحية أخرى للنواحي التي تم فيها دراسة مصطلح الاستقرار السياسي نجده يعني الثبات بل يعني القدرة على مواجهة التغييرات الحاصلة بكل مرونة وسهولة. ويكون ذلك في إطار سلمي دون استعمال العنف حيث ترى نيفين سعد أن «الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير الى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته».[3]

- كما تم التطرق إلى أن الاستقرار السياسي منخفض ومتوسط ومرتفع بناء على العلاقة بين المشاركة السياسية (الانتخابات على سبيل المثال) والمؤسسية السياسية. وذلك ما ذهب إليه

[1] محمد الصالح بوعافية،" الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، دفاتر السياسية والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص311.

[2] حميدة دقاشي، «دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة بلجيكا)»، **مذكرة الماستر** (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص أنظمة سياسية مقارنة والحوكمة2015،2016). ص23.

[3] حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، مصر: مكتبة الوفاء القانونية،2015، ص، ص75،76.

صامويل في كتابه فقد «اعتمد على تعريف للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة ثانية، وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات، منخفضة، متوسطة ومرتفعة، وإلى نظامين، مدني وبريتوري».[1]

كذلك الاستقرار السياسي يعني الابتعاد عن كل ما يكلف الدولة إعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم. والقدرة على الثبات دون أي تهديدات.

«هذا وقد عرف هيروتز الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين عديدة تتمثل في تجنب الانبهارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي، وبنيته الأساسية، مما يحتم إعادة تشكل المؤسسات وهياكل الحكم».[2]

فالاستقرار السياسي يتحقق ونصل إليه عن طريق عمل النظام السياسي بشكل فعال في كل المجالات وتحقيق التنمية في مختلف المجالات وبطريقة تنعكس على الواقع.

وهذا ماذهب إليه لبست lipest فإنه «يؤكد على الاستقرار السياسي هو نتيجة محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية».[3]

فعندما يكون أداء النظام يقترب من الكمال يكسب شرعيته فيحافظ بذلك على استمراريته وثباته واتزانه.

يعني الاستقرار السياسي وجود ثبات إنما بمرونة وقدرة على مواجهة التغييرات والتعامل معها. وهناك من يرى أن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب عدم حدوث أي تغييرات خاصة المستمرة منها يعني غياب التغيير الجذري والكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغيير الكامل بصورة مستمرة. كذلك هو غياب التغيير المتكرر والجذري في النظام غير المستقر سياسيا هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متكررة يعني أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسسات لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الشعب. واحتواء الصراعات دون استخدام العنف.

كما تم تداول أن الاستقرار السياسي هو القدرة على البقاء واستعمال أنسب الطرق لمواجهة الأوضاع وعندما يكون النظام ذو استطاعة قوية على التعامل مع كل الأوضاع يكون قادرا على تحقيق استقراره السياسي.

---

[1] صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (ترجمة: عبد الوهاب غلوب)، مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص79.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، ص05.

[3] أ.محمد الصالح بوعافية، مرجع سابق، ص311.

حيث ترى كارولينا كورفال أن «الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به ويعني أيضا قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث نستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف". وهذا معناه أن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة وبشكل النظام السياسي، فكلما كان للنظام الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات، حيث يستغل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب، أمكننا القول إن النظام العام داخل الدولة مستقر».[1]

تعرف المصطلحات والمفاهيم في علم السياسة بالاختلاف والتنوع في تعريفاتها ولا تكون موحدة، ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف آراء المفكرين والباحثين السياسيين وذلك لدراستهم للمصطلح من مدخل وزاوية معينة

يتم فيها محاولة تحديد مفاهيم معينة للمصطلح، ويمكن تحديد هذه المداخل في ثلاثة مداخل حيث تطرح كل مدرسة ومدخل مفاهيمه الخاصة حسب رواده، ونذكرهم كالتالي:

1- المدرسة السلوكية: الاستقرار السياسي وفقا للمدرسة السلوكية هو غياب العنف أي اتباع أساليب سلمية في مختلف الأوضاع. حيث يمكن القول إنه «وفقا لهذه المدرسة فإن الاستقرار السياسي يرافق غياب العنف السياسي أي عدم وجود عنف سياسي يعني استقرارا سياسي. ويقصد أنه ذلك النظام الذي يسوده السلام وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغييرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف».[2]

2- المدرسة الوظيفية البنائية:

وفقا لهذه المدرسة النظام السياسي هو كالكائن الحي فأدائه لوظيفته وتوازنه دليل على تحقيقه الاستقرار السياسي. وهناك العديد من رواد هاته المدرسة من يتبنون هاته الفكرة وبين بينهم غابريال ألموند حيث «تناول غابريال ألموند أحد رواد هذه المدرسة مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكيف التوازن والاستقرار أن الخلل بعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته».[3]

---

[1] عبد الرحمن موسى النهار مهيدات، «أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية: دراسة حالة الأردن، السعودية، مصر، تونس»، **رسالة ماجيستير**، (جامعة اليرموك الأردن، كلية الآداب،2006-2007)، ص27.

[2] كريم حسن،" مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، أكتوبر 2004، ص ص:50-51.

[3] كريمة بقدي، مرجع سابق، ص52.

3- المدرسة النظمية:

هنا تناولت المدرسة فكرة أن النظام السياسي يحقق استقراره بالثبات الي يحققه، أي القدرة على مواجهة التغيرات ومرونة النظام في حد ذاته، وفصل المؤسسات التي تعنى بالإنتاج والخدمة مثل سونطراك عن التقلبات السياسية (مظاهرات 22 فيفري).

حيث« تنطلق المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والتغييرات الجديدة فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية لجعل هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة».[1]

وكما يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا على أنه: عدم استخدام العنف لأغراض سياسية أو لحل الصراعات التي تواجه الأنظمة مهما كانت.

أي أن الاستقرار السياسي = غياب العنف.

فبدل استعمال القوة نلجئ للقانون والدستور لحل الصراعات والمشكلات.

مفاهيم إجرائية للاستقرار السياسي:

- ✓ هو القدرة على الوصول او المشاركة أو أخذ السلطة بدون أساليب العنف وذلك من خلال الأساليب والعمليات السياسية.
- ✓ قدرة النظام على مواجهة الازمات التي تواجهه بنجاح وكذلك قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يحافظ على مؤسسات وهياكل السلطة بدون استعمال العنف.
- ✓ مدى قدرة النظام السياسي على مواجهة مختلف التغييرات العابرة أو الدائمة بطرق سياسية والتعامل معها بنجاح بدون اللجوء للعنف.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي

لا بد أن يكون للاستقرار السياسي ملامح ومؤشرات تدل على توفره لدى نظام سياسي معين، ولذلك يمكن تناول عدة مؤشرات وتتمثل في:

أولا : نمط انتقال السلطة:

إن طريقة تبادل الحكم والسلطة تكون وفقا لطبيعة النظام السياسي، وعندما يوفق النظام السياسي في نقل السلطة يكون ذلك من مؤشرات وجود الاستقرار السياسي. ويتم انتقال السلطة بطريقة قانونية

[1] كريمة بقدي، مرجع سابق، ص52.

ودستورية وشرعية لكي لا يكون هناك عنف أو انقلاب. وعليه فإن الاستقرار مرتبط بطبيعة التداول السلمي على السلطة، وطريقة تبادل الحكم والنظام بطرق شرعية وشرعية تحفظ الاستقرار السياسي.

فالانتقال يكون عبر قواعد قانونية ووفق طرق منظمة وشرعية تتيح انتقال السلطة من حاكم لآخر دون اللجوء إلى الانقلابات والاغتيالات أو حتى التدخلات العسكرية كتدخل حلف الناتو في بعض الدول فذلك هو نقيض الاستقرار السياسي.

«فانتقال السلطة من حاكم إلى آخر تأويلها بين الحكام ينبغي أن يمضي في مسار معين وهذا يختلف حسب طبيعة النظام، وعندما ينجح النظام في بناء هذه الآلية سوف يكتسب مزايا نوعية تتضمن له البقاء والاستمرار مما يجنب اللجوء إلى العنف وتضمن وصول الشخص المسؤول والجدير بالسلطة، فهي الغاية الموجودة من آلية نقل السلطة وهي من علامات الكفاءة، وغياب ثقافة التداول السلمي على السلطة يفضي دوما إلى الاستقرار السياسي».[1]

ثانيا: شرعية النظام السياسي:

ممارسة النظام السياسي لمهامه والخضوع للقانون والحصول على القبول المجتمعي وخضوعهم له، وذلك يكون وفقا لتصور الشعب بأن النظام يسعى لتحقيق مصالحهم، «فهي تعرف على أنها الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة، فالشرعية تعرف على أنها سيادة القانون أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام والاحترام ومن ثمة تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة ويفق مع تصورها عن السلطة وممارستها».[2]

ثالثا: الثبات في مناصب القيادات السياسية:

نعني بذلك أن الثبات في مراكز القيادة طويلا بالاعتماد على الشرعية يضمن للهيئة الحاكمة أن تبقى في منصبها طويلا ويعتبر هذا مؤشرا على الاستقرار السياسي. حيث تضمن الشرعية رضى الشعب مما يمكن النظام من الثبات والاستمرار.

«فهذا المؤشر يعتبر من المؤشرات الهامة للاستقرار السياسي معناه القيادة السياسية المتواجدة في هرم السلطة يتوجب بقاءه لفترة طويلة وهذا مؤشر للاستقرار لكن يجب أن يقترن ذلك برضى الشعب أي وجود عنصر الشرعية، فتعرف على أنها الأساس الذي تعتمد عليه الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة

---

[1] سهيلة هادي، «دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي، دراسة حالة مصر 2000-2014»، **مذكرة ماستر**، (جامعة محمد خيضربسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد، 2014،2015.) ص37.

[2] المرجع نفسه، ص37.

فالشرعية تعرف على أنها سيادة القانون أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام والاحترام المتبادل وفعالية أفراد المجتمع تخضع له كذلك اعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة».[1]

رابعا: الاستقرار البرلماني:

بما أن أعضاء البرمان ينتخبون بواسطة الشعب فهو يكسب شرعية كبيرة إنما كلما كان هناك صور لعدم الاستقرار داخل البرلمان كلما عنى ذلك عدم توفر استقرار سياسي. بحيث يعتبر البرلمان كمؤسسة حكومية هو «الممثل للشعب في كل الأنظمة على اختلاف أنواعها رئاسي برلماني أو حكومة الجمعية فلا يجوز للسلطة التنفيذية أن تحل محل البرلمان على اعتبار أن شرعية البرلمان تؤخذ من الشعب وفق عمليات الانتخاب لكن قد تظهر صور لعدم الاستقرار كالحل او الاستقالة».[2]

فمهما كانت طبيعة النظام نجد أن البرلمان هو ممثل الشعب لأن البرلمان ينبع من الجماهير وله مصداقية وثقة مكتسبة.

خامسا: المشاركة السياسية:

يقصد بالمشاركة السياسية ذلك الحيز الذي يعطي فرصا عادلة للجميع للتعبير عن آرائهم أو الوصول للسلطة وحتى تكوين مؤسسات أو أحزاب فعالة في إيصال رغباتهم. وتفتح المشاركة السياسية مجالا للشعب والجماهير للتعبير عن رغباتهم وبالتالي فهي طريقة ديمقراطية يستعملها النظام لتحقيق أهدافه.

بحيث «تعتبر المشاركة السياسية أحد المعايير التي يتم الحكم من خلالها على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم فالمشاركة السياسية تسمح للمواطنين باختيار من يمثلهم سواء كان ذلك في مستوى المجالس النيابية أو المحلية بالتالي تصبح المشاركة السياسية وسيلة لتحقيق الاستقرار وتدعيمه فهي الحالة التي يتوافر للأفراد القنوات الرسمية بالتعبير عن آرائهم فعن طريق توافر الجو الديمقراطيوالمشاركة السياسية تستطيع السلطة معرفة رغبات الجماهير ومنه يعمل على وضع سياسات وبرامج تحقق التكامل داخل الوطن».[3]

سادسا: وجود مبدأ المواطنة:

حيث هناك نوعين في التعامل مع التعددية الأول يعتمد على استعمال القوة أما الثاني فهو يعتمد على المساواة في الحقوق والواجبات. فالمساوات بين الجميع تضمن الهوية الوطنية لكل فرد.

---

[1] حميدة دقاشي، مرجع سابق، ص، 24.

[2] خالد مزابية، مرجع سابق، ص ص 10-11.

[3] حميدة دقاشي، مرجع سابق، ص25.

«فالمجتمعات التي لا تعرف تعددا تكون أكثر استقرارا لكن المشكلة ليست هنا بل في طريقة التعامل مع التعددية فالنوع الأول يتعامل مع التعددية لاسيما الأقلية بالاعتماد على القوة أما النوع الثاني يستند للمساواة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات بالتالي فان النوع الأول يعزز الولاءات التحتية غير الوطنية ام النوع الثاني فهو يعزز الهوية الوطنية».[1]

سابعا: نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

وهذا يعني أن نجاح السياسات المتبعة لتحقيق التنمية والتي تؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وصادرات جيدة للمنتوجات المحلية فتكسب بذلك الشرعية للنظام السياسي.

ثامنا: الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية:

لا يتشابه كل شيئين في الوجود بل لا يمكن ذلك مثل بصمات الإنسان حيث تختلف من شخص لآخر أو حتى عقله فهو يتميز بالتنوع والاختلاف من فرد لآخر، إنما التنوع والاختلاف لا يعني عدم وجود توحد بينهم فالبشر مختلفون إنما نجدهم يشكلون وحدة وطنية متكاملة فالوحدة الوطنية ليست ضد التعدد ولا تعني انعدامه بل يمكن وجود التعددية مع القدرة على التنظيم والتنسيق والمحافظة على النظام بالرغم من الاختلاف وهذا ما يشكل تحديا لجل الأنظمة خاصة الدول ذات الأعراق العديدة، وتتحقق الوحدة الوطنية عن طريق العدالة بين الجميع حيث يعامل النظام أفراده تحت شعار واحد وهو المساواة للكل.

وهذا ما أشارت له الباحثة سهيلة هادي حيث ذكرت أن:«الوحدة الوطنية كمفهوم وممارسة لا تعني إلغاء التعدد أو التنوع وإنما تعني وببساطة الوصول إلى الوحدة من خلال التنوع ، لذا يقع على النظام السياسي بدرجة أساسية مسؤولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية عندما يمثل قيم ومصالح وهوية المجتمع، ويحقق أعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم ويرسخ مبدأ الشركة السياسية واقتصادية والاجتماعية الحقة بين المركز والأطراف ويعمل على ترسيخ النظام اللامركزي تحقيقا للتوازن والتوافق في الحقوق والواجبات والمهام الوطنية هكذا يكن قد خطى خطوات متقدمة في طريق تعميق مشاع الولاء انتماء للوطن، لكنه وحده لا يمكن أن يخلق كل شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية فهو بحاجة إلى جهد الشعب بكافة مكوناته بقبول الآخر والاعتناء به وجودا فكرا ومشاركة».[2]

بما أن التعددية تكون أحيانا طريقا للوحدة وأحيانا طريقا نحو الهلاك والانفصال والجهوية بحيث أن الدول التي لا يتوفر فيها التعدد بشتى أنواعه، يكون الاستقرار فيها شبه تام، كما أن الطريق للاستقرار لا تعيقه التعددية بل طريقة قادة الحكم في التعامل والسيطرة على التعدد.

---

[1] خالد مزابية، مرجع سابق، ص،11.

[2] سهيلة هادي، مرجع سابق، ص39.

وقد قدمت الباحثة سهيلة هادي الطرح التالي فيما يخص الوحدة الوطنية:«إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو العرفي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون أقرب الى الاستقرار السياسي. فالوحدة الوطنية لا تعني إلغاء التعدد أو التنوع انما تعني التعايش السلمي عندما تمثل قيم ومصالح وهوية الجميع. العيب ليس في التنوع والتعددية لكن في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع التعدد وهنا يبرز نوعين مختلفين إما التعامل مع الأقلية بمنطق الاستيعاب إما التعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات وهذا ما يعرف بمبدأ المواطنة وهذا يعمل على تهيئة جميع الظروف التي تدفع إلى مشاركة الجميع في عملية البناء».[1]

تاسعا: قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

الفرد يميل إلى المناطق المستقرة أكثر بحكم أنها توفر العيش الكريم فإن لم تتوفر ظروف سياسية وأمنية جيدة يتم اللجوء إلى الهجرة سواء داخلية في عدة مناطق في بلد واحد أم خارجية من بلد لآخر. فالمهاجرين الآن من سوريا العراق فلسطين والعديد من الدول المتضررة من الحروب فروا من بلدانهم نتيجة الحرب وعدم الأمان أي تعرض الفرد للضغط الداخلي وهجرته خارجيا نحو مناطق أخرى. بجانب الحروب هناك العديد من أسباب الأخرى المتمثلة في: التدخلات العسكرية كما يحدث الآن في العراق (التدخل الأمريكي)، البطالة، الإحساس بالذل والمهانة نتيجة للإهمال الحكومي، الحروب الجهوية، الحروب الاقتصادية على دولة ما كما حدث لقطر سنة 2018، وأيضا الفقر، الجوع (إفريقيا)، والأمراض (الصين2020).

- وهناك من تطرق إلى مؤشرات أخرى نذكر من بينهم مارتن بالدام:

«يحددمؤشرات الاستقرار السياسي في:[2]

- ✓ حكومة مستقرة.
- ✓ نظام سياسي مستقر.
- ✓ النظام والقانون الداخلي.
- ✓ الاستقرار الخارجي.»

[1] سهيلة هادي، مرجع سابق، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص ص 40، 41.

المطلب الثالث: مداخل الاستقرار السياسي

يعود اختلاف المفاهيم وتعددها لمصطلح الاستقرار السياسي لتعدد المداخل التي تدرس العديد من المفاهيم السياسية وتضبط لها مفاهيما محددة وفقا لوجهة نظرها، واختلاف المفاهيم يعود كذلك للمفكرين والبحثين السياسيين، وهذه المداخل التي تعرضت لمفهوم التعددية السياسية نعرضها كالتالي:

أ- المدخل القانوني:

فهذا المدخل يدرس ويبحث في نطاق الشرعية ويستخدم في ذلك مفاهيم قانونية كالحقوق والواجبات وغيرها...، وكذلك يدرس الأنشطة الواقعة والإطار القانوني للمؤسسات يعني دراستها من الناحية القانونية وفقا للقواعد المعمول بها، وهذا ما تناوله محمود شلبي في طرحه للمدخل القانوني:

«دراسته للأفراد والجماعات والمؤسسات والهياكل والابنية دراسة قانونية، كما يبحث في مدى التطابق بين الفعل والقاعدة القانونية يبحث في شرعية المؤسسات والافعال ويستخدم في عملية البحث والدراسة مجموعة من المفاهيم ومنها نجد: الحقوق، الواجبات، الشرعية، المشروعية، الالزام، يهتم بالطرق والكيفيات التي تتم من خلالها الاتفاقيات والمعاهدات ويهتم المدخل القانوني الى جانب كل هذا بالعمليات الانتخابية والمشاركة السياسية وانعكاس ذلك على الاستقرار السياسي».[1]

المدخل السلوكي:

ربطت المدرسة بين الأوضاع الحاصلة والاستقرار والسلوك الواقع أي على سبيل المثال الحرمان الاقتصادي يؤدي لنهوض الشعب وبالتالي حالة عدم الاستقرار والاخلال بالاستقرار السياسي، فحسب هذه المدرسة الاستقرار السياسي هو انعدام الماهر والسلوكيات التي هي ضد السلم ولا تحقق الثبات.

تعرضت المدرسة للعديد من الانتقادات لعل من أبروها وأبرزها أن الاستقرار السياسي يشترط في وجوده وتعريفه على عنصر العنف السياسي بحيث أن الاستقرار السياسي له جوانب عديدة وتم التركيز فقط على جانب واحد وهو غياب العنف السياسي ولم يتم التطرق إلى عناصر أخرى في تعريف الاستقرار السياسي ومن بين أهم جوانب تعريف الاستقرار السياسي هو القدرة على مواجهة الأزمات وحلها وعدم حدوث أي خلل وعدم توازن.

فالمدرسة لم توفق حسب النقد الموجه لها في تعريف الاستقرار لأنها قد ربطته بغياب العنف فقط وقد تناولته من بعد واحد.

[1] محمد شلبي: الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند، دراسة مقارنة المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 117-118.

حيث قدم محمد الصالح بوعافية التفسير المناسب لهذا المدخل بحيث:«يتجه أنصار هذه المدرسة وعلى رأسهم كل من تيدجير ورودلف راميل وفرابندودومياك وهنريلابوريت إلى تعريف الاستقرار السياسي من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية التي تتحكم في هذا السلوك مثل الحرمان الاقتصادي والاضطهاد الديني والسياسي. وبناءا على ذلك فإن النظام السياسي المستقر حسب هذا الاتجاه هو ذلك النظام الذي لا يشهد أي مظهر من مظاهر العنف المختلفة من مظاهر وقلاقل واضطرابات وانقلابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية. وهو ذلك النظام الذي يسوده لسلم وطاعة القانون، والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأمال عنف. وهذا كله يعني أن الاستقرار السياسي.».[1]

ج-**المدخل البنائي الوظيفي:**

من رواد هذا الاتجاه نجد غابريال ألموند الذي انطلق من التحليلات التي صاغها تالكوتبارسونز ودافيد ايستون.يوضح هذا المدخل ان النظام السياسي عبارة عن وحدة متكاملة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض. وأنه هناك علاقة بين مختلف أجزاء هذه الوحدة، ولكل جزء مهام ووظائف معينة وكل يقوم بمسؤوليته فيحافظ النظام السياسي بذلك على استقراره.

إذ «يرى ألموند بأن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من الأبنية لكل منها اختصاصات وأدوار تقوم بها مع القدرة على ذلك ومن أجل أن يحافظ النظام السياسي على استمراريته واستقراره عليه أن يؤدي مجموعة من الوظائف (التحويل، الوظائف الاستخراجية، وظائف المحافظة على النظام والتكيف)».[2]

د-**المدخل النظمي:**

يعود الفضل في ظهور المدخل التنظيمي إلى دافيد آستن، من بين العديد من الرواد ك: كارل دويتش، جيري ريكورد، لوسيان باي، فالاستقرار السياسي حسب هذا المدخل يكون يعني ويلتزم بالحفاظ على النظام وبقائه دائما.

بحيث أن هذه المدرسة تعتبر أن النظام المستقر هو النظام الذي لا يتعرض لأي تهديد، فإذا تعرض نظام سياسي إلى تهديد أو خلل فهو يعد نظام سياسي غير مستقر.

---

[1] محمد الصالح بوعافية،"الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات"، الجزائر: دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جوان 2016، ص 315.

[2] عبد القادر عبد العالي،" اقترابات النظم السياسية"، محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المتحصل عليه من: https://archive.org، تاريخ الحصول عليه: 2019/05/01، على الساعة: 23.00.

فهذه المدرسة تنظم للاستقرار السياسي على أنه قدرة النظام على المحافظة على نفسه، واستمراريته، فأي حدث يطرأ على النظام السياسي يعتبر كتهديد له وبالتالي يخل بالاستقرار السياسي. ثم أصبحت هذه المدرسة تضع الاستقرار السياسي في إطار حفظ النظام في المجتمع وليس كما كان اول مرة أي الإبقاء على الوضع الحالي دون التعرض لأي تهديد.

أضاف دافيد لأوستن تعديلا للنقطة التي تبدأ منها هذه المدرسة بحيث لا يكون الاستقرار مجرد ثبات الوضع وعدم حدوث أي تقلبات والتغيرات بل التكيف معها مهما كانت الظروف والسيطرة على الوضع وضبطه والقدرة على التحكم فيه بما يضمن استقرار النظام وثباته.

وتناول محمد الصالح بوعافية الاستقرار حسب هذا المدخل فيما يلي:«فالمجتمع الساكن أو الجامد هو نمط مثالي لا يمكن أن يتحقق من الناحية الواقعية، وحتى المجتمعات التي تبدو كما لو كانت ساكنة تعرف هي الأخرى بعض التغيرات البطيئة التي يتم استيعابها والتكيف معها بشكل لا يكاد يكون ملحوظا لكن في بعض الفترات من تاريخ المجتمع والإنسانية تكون التغيرات حادة وقاسية وبالتالي تتسم محاولات التكيف مع تلك التغييرات بالحدة وبالقسوة، وذلك لأن كل تغير يعني الانتقال من وضع مستقر ومألوف ومؤسسات قائمة، إلى وضع جديد وتوازن جديد ومؤسسات جديدة، وعندما تزداد حدة التغير سرعته بدرجة تفوق قدرة المجتمع على التلاؤم والتكيف معها تنشأ حالة عدم الاستقرار وهو ما يمكن التعبير عليه من خلال المعادلة التالية التي طرحها دافيد أستن:

$1ø التغير> التكيف= عدم الاستقرار.

$1ø التغير< التكيف= الاستقرار».[1]

يعني ذلك أنه إذا كان التغيير أقل من التكيف، تكون حالة عدم الاستقرار، أما إذا كان التغيير أكبر من قدرة النظام على التكيف تكون حالة الاستقرار. فآستن يرى أن الاستقرار السياسي مرتبط بما يحدث من تغيير في المجتمع، ويرى كذلك أن الاستقرار السياسي مرتبط بسرعة التغيير فإذا كان بطيئا فهو لا يخلق حالة عدم ثبات. أما إذا كان التغيير سريعا أدى ذلك إلى حدوث اهتزازات على مستوى النظام وبالتالي الخروج من حالة عدم الاستقرار.

[1] محمد الصالح بوعافية، مرجع سابق، ص ص 315،316

المطلب الرابع: متطلبات الاستقرار السياسي:

لتحقيق الاستقرار السياسي لنظام سياسي معين لا بد من توفر متطلبات عديدة فلا يمكن أن يتوفر استقرار بلا شيء أي بحالة من الفوضى دون عناصر محددة، فهو وليد هذه المتطلبات، فتتأثر بالمتطلبات الثقافية والفكرية وغيرها حيث تعتبر أساس الاستقرار السياسي ونذكرها التالي:

أولا: المتطلبات الفكرية الثقافية:

التجانس الفكري والثقافي بين النظام الاجتماعي والسياسي يفتح طريقا واسعا للاستقرار السياسي وذلك ما نراه في بعض البلدان كسويسرا وكندا.....

ومن ناحية أخرى قد يلعب التعدد الطائفي بعض الدول دورا سلبيا ومعيقا لتحقيق استقرار دولة ما سياسيا. فعندما يكون هناك توافق فكري وثقافي وعدم الاختلاف في هذين العنصرين بين القوى السياسية داخل الدولة يكون النشاط السياسي سلميا وخاليا من الصراع مما يحقق الاستقرار السياسي في الدولة.

فمن أهم الدعائم التي يعتمد عليها الاستقرار السياسي «وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار».[1]

وللحفاظ على استقرار النام بحد ذاته يجب الوضع بعين الاعتبار أن قادة النظام يتوجب عليهم الالتزام بما ينصه النظام وليس حكرا على المجتمع فقط فالكل سواسية.

«حيث يرى محمد الغزالي أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه».[2]

كما نجد بعض الباحثين كألموندیربطون الاستقرار السياسي باتباع النظام لطرق ديمقراطية معبرة وبثقافة تحقق للنظام ميزة الثبات.

وهذا ما تطرق إليه محمد الغزالي في حديثه عن الاستقرار السياسي: «لذلك فإن عدم الاستقرار السياسي حسب رأي ابن خلدون هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء».[3]

---

[1] مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلق، الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا: دار الجمهورية للنشر والتوزيع، 1993، ص75.

[2] محمد الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية الإسلامية، الجزائر: دار المعرفة،2004، ص52.

[3] محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008، ص-ص:184-191.

ثانيا: المتطلبات السياسية:

فالنظام السياسي يزداد قوة بامتلاكه لمؤسسات مميزة ومتخصصة ومتعددة في جل المجالات، وتكون منفصلة عن النظام ومتمكنة كفؤة وقوية وهذا ما يكسبها رضى الجمهور والشرعية.

بحيث تعتبر الشرعية متطلبا للنظام وتحقيقه للاستقرار السياسي، وبقدرة النظام على اكتساب الشرعية فهو بالتالي يحصل على تأييد الشعب والتزامهم به.

وقد بين محمد عابد الجابري فيما يخص الأبنية السياسية في كتابه ما يلي: «من المتطلبات الأساسية للاستقرار السياسي وتكييفه هو امتلاكه لأبنية سياسية متمايزة، أي وجود تخصص واستقلالا لهذه الأبنية، بمعنى أن قدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت ابنيته واستقلت وكذا امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة، تحتوي على تنظيمات متعددة مستقلة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إعلامية.... تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى».[1]

أما عن الشرعية التي يكتسبها النظام من خلال القيام بدوره بكامل وجه تطرق لها كريمة بقدي:«كما يستلزم الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية، فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفعالية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها، ويذهب ماكس فيبر إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة».[2]

فالنظام السياسي الشرعي يكتسب صفة الشرعية من خلال ممارساته، ودون استعمال العنف وكسب الشعب عن طريق محاولة كسب رضاه، فالشرعية هي الركيزة الأساسية للتوافق بين الشعب ولحكومة وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي.

فالشرعية حسب صامويل تعني ممارسة أنشطة لترك أثر على النظام ويظهر ذلك في اتخاذه لقراراته، والنشاط يكون شاملا أي فردي، جماعي، عنيف، سلمي أو حتى منظما كان أو عفويافعالا أم غير فعال.

---

[1] كريمة بقدي، مرجع سابق، ص ص 55-56.

[2] المرجع نفسه، ص56.

بحيث ومراعاة للدور الذي تلعبه يمكن اعتبار أن«الشرعية تساهم في استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين، وتقود هذه الحالة أيضا إلى استقرار المجتمع بالكامل ما دام هذا المفهوم راجعا على واقع الرضا الفعلي وليس إلى الإكراه فالنظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم دون استعمال وسائل القمع والقسر والإكراه ومن ثم تصبح الشرعية البديل الأكثر إنسانية لقواعد الإكراه أو الإجبار المادي والمعنوي التي يتم استخدامها لتسيير عملية الحكم، فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه كل حكم مستقر، والتي بدونها، وكما يقول ماكس فيبر بأنه يصعب على أي حكم او نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة».[1]

ثالثا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية:

وتشير المتطلبات الاقتصادية إلى قدرة الدولة على استخراج الموارد وإيجادها مادية كانت أو بشرية، وقدرتها على نشر هاته الموارد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وقدرة النظام على تحقيق وتوفير هذه الموارد توفر على الدولة القدرة على السيطرة وكسب المجتمع.

وكذلك تعني قدرة الدولة على توزيع الإنتاج مهما كان من سلع أو خدمات وغيرها إلى الأفراد أو المؤسسات والهيئات وغيرها بصورة متوازنة وشاملة ومتساوية بين كل الجهات.

وقد تطرقت كريمة بقدي لهذا المتطلب بهذا الطرح: «ومن خلال هذه المقدرتين يمكن القول إن المتطلبات الاقتصادية تعني زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد واجتماع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفر أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء، وهذا يعني أيضا جعل الدولة أكثر استجابة لاحتجاجات الناس».[2]

فالمتطلبات الاقتصادية هي تلك الضروريات الواجب توفرها لضمان اقتصاد قوي، وحافظ للنظام الموجود.

أما المتطلبات الاجتماعية تتمثل في قدرة النظام على السيطرة على المجتمع والمحافظة عليه، وكذلك وقدرة النظام على متابعة سلوك القوى المتواجدة داخله من أفراد إلى مؤسسات.

وعليه فكلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقرار والعكس صحيح.

إذن لتحقيق الاستقرار السياسي وجب توفر ما يلي:

---

[1] ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007، ص122.

[2] كريمة بقدي، مرجع سابق، ص ص59-58.

- ✓ أن يكون النظام يعكسالقيم الثقافية والفكرية للمجتمع عبر تطبيق الديموقراطية من خلالإتاحة الفرصة للجميع.
- ✓ أن يكون النظام رابطا لجميع الجماعات والطبقات في المجتمع مع مراعاة مصالحها.
- ✓ أن يكون النظام ذا قدرة على تحقيق التكافؤ بين الجماعات والطبقات المجتمعية.
- ✓ تمتع النظام السياسي بالشرعية كفيل بتحقيق الاستقرار السياسي.

المطلب الخامس: معيقات النظام السياسي:

أكبر وأهم هدف لأي نظام سياسي هو تحقق استقراره والثبات في الحكم، والابتعاد عن الاهتزازات والاختلالات التي من الممكن أن تعرضه لحالة صراع وصدع بين أجزاء النظام السياسي. فهذه المعيقات يمكن أن تكون سببا في الاستقرار أو عدمه.

وجودمعيقات= حالة عدم الاستقرار

عدم وجود معيقات= حالة استقرار

وكذلك يمكن أن يكون العائق في بلد ما ليس نفسه في بلد آخر يكون متطلبا وليس عائق، على سبيل المثال أمريكا وسويسرا فبالرغم من التعدد الثقاف والعرقي إلا أنهما مستقرتين سياسيا.

وعلى العكس في العراق، ليبيا مثلا نجد أن التعدد العرقي والثقافي سبب في حالة عدم الاستقرار.

كما أن قدرة النظام على أداء وظيفته يحوله لكسب ثقة جمهوره ولو لم يتكفل النظام ويقوم بواجبه إزاء الجمهور يفقد ثقته مما يسبب حالة عدم استقرار سياسي.

وقد تناول الباحث هشام محمود مدى أهمية الاستقرار السياسي لبلد ما:«إذا كان الاستقرار السياسي هدف أصيل لكل نظم الحكم في الحقبات التاريخية السابقة، فإنه أضحى بمثابة هدف ضروري ومطلب ملح في عالمنا المعاصر، بل أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأن القومي والدولي ولما له من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي والاستقرار الدولي».[1]

[1] هشام محمود الأقداحي،" الاستقرار السياسي في العالم المعاصر"، ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص19.

«إلا أن النظام السياسي يواجه العديد من المطبات والعناصر التي تقف في طيق تحقق الاستقرار وهذه المطبات عندما تتواجد تكون حالة عدم الاستقرار. إضافة الى ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يشير الى تغيرات جذرية ومفاجأة تقضي على نظام قائم وتمكن السبيل لأجياد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته».[1]

يصبح النظام معرضا للزوال النظام إن لم يقم بواجبه اتجاه الشعب بحيث لن يكسب تأييده وبالتالي ستحدث حالة عدم الاستقرار، فيفقد شرعيته، كذلك إذا تغيرت مصالح القوى السياسية واتجاهاتها، وكذلك عدم الإحساس بالرضى من قبل الشعب يعتبر من أهم المعيقات بحيث عدم الرضى يؤثر على سلوكيات الجمهور مما يتسبب في حالة عدم الاستقرار السياسي.

ويمكن أيضا أن يصبح متطلب تحقيق الاستقرار السياسي عائقا وذلك حسب مطالب ورغبات ومصالح المجتمع فافترض مثلا شعبا يطالب بفرص العمل مهما كان نوع هذا العمل يستقر هذا المطلب لمدة ثلاثة سنين كاملة دون تغيير النظام يلبي والمجتمع راضي والاستقرار السياسي موجود ثم تتطور هاته المطالب بحيث يتغير مطلب فرص عمل دون تحديد نوع الخدمة إلى أعمال بشركة ما أو ما شابه ذلك فيصبح هناك عدم رضى مجتمعي وإحباط وبالتالي يصبح معيقا للاستقرار السياسي.

وهناك من قسم معيقات الاستقرار السياسي إلى مؤشرات صراع داخلية ومؤشرات صراع خارجية تتمثل في:

1. المظاهرات الشعبية.
2. الأزمات التي تعرضت لها الحكومة.
3. قدرة أو عجز الحكومة في ترضية الشعب.
4. عدد الانقلابات والتدخلات العسكرية في دولة ما.

أما «عبد الله خليفة يرى أن أهم مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تساهم في عدم استقرارها هي:[2]

1. عدد الاغتيالات داخل الدولة. (اغتيال رئيس أركان أثيوبيا)
2. عدد الأزمات الحكومية داخل البناء المؤسسي.
3. عدد الإضرابات العامة.
4. عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
5. عدد المظاهرات العادية للحكومة.

[1] كريمة عبد الرحيم حسن، أثر عدم الاستقرار على التنمية في العالم الثالث: مشكلات وتجارب التنمية، العراق: دار الحكمة، 1990، ص68-69.

[2] عبد الرحمان خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص:211-212.

6. عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة.
7. عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف الداخلي.»

أما مؤشرات الصراع الخارجي المساهمة في عدم استقرار الدولة يمكن أن نتناولها في النقاط التالية وهي:

1- عدد المظاهرات ضد السياسية الخارجية للدولة.
2- عدد مرات الاحتجاج ضد السياسة الخارجية للدولة.
3- عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة.
4- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.
5- عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب منها.
6- عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة.
7- عدد المرات التي التجأ فيها للعمل العسكري كنوع من الحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا.
8- عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة.
9- عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية دون أن تصل إلى حد نشوب الحرب.
10- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة.
11- عدد القتلى في الصراعات الخارجية.

خلاصة واستنتاجات:

- ✓ إن التعددية السياسية قائمة على أساس التنافس الحقيقي، ولتحقيقها لا بد ان يكون النظام السياسي نظام ديموقراطي يقوم على الحوار والمشاركة لا على الإملاء والإقصاء
- ✓ إن التعددية السياسية تتطلب وجود استقرار سياسي ثابت ومتوازن حيث تغيب فيه كافة أشكال الضعف.
- ✓ وجود استقرار سياسي ما هو دليل إلا على ان النظام السياسي نظام قابل للتعددية السياسية وقبول آراء الاخرين.

الفصل الثاني:

واقع التعددية السياسية والاستقرار السياسي في إفريقيا

المبحث الأول: تحديات التعددية السياسية في افريقيا

المطلب الاول: أزمة التنمية السياسية

المطلب الثاني: ضعف فاعلية النظام الحزبي

المطلب الثالث: صراع النخب السياسية

المبحث الثاني: النظام السياسي في افريقيا

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي

المطب الثاني: خصائص الأنظمة السياسية في إفريقيا

المطب الثالث: التحول الديمقراطي في افريقيا

الفصل الثاني: واقع التعددية السياسية والاستقرار السياسي في إفريقيا

تطرقنا مسبقا إلى مصطلحي الاستقرار السياسي والتعددية لسياسية وللتعرف أكثر على مدى تواجد وتطبيق مفهومي التعددية السياسية والاستقرار سياسي كمصلح ونشاط سياسي مهم في كل نظم.

فلا يخلو أي نظام من حق المشاركة السياسية أو محاولة للوصول إلى الاستقرار والاستمرار والتحول السياسي الديمقراطي وسعيا للاستقرار، فكان لابد من التعرف على الوضع السياسي الإفريقي سواء من ناحية التحديات التي يواجهها لتنفيذ التعددية السياسية بمعناها الحقيقي كالأزمات التي تتعرض لها القارة والتنمية ومشاكل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وبما أن إفريقيا قارة معروفة بعدم الاستقرار السياسي ودولها من دول العالم الثالث مما يؤثر على النظم السياسية كان لا بدمن رصد النظام السياسي الذي يجتاح القارة وأهم نقاط التحول التي ميزت هذا الأخير. ونقصد بذلك التحولات الديمقراطية التي حدثت في افريقيا والذي سنتطرق له في المبحث الثاني مع ذكر مثال لذلك.

ولهذا قد تناولنا في الفصل الثاني مبحثين بالعناوين التالية:

المبحث الأول: تحديات التعددية السياسية في إفريقيا

المبحث الثاني: النظام السياسي في إفريقيا

المبحث الأول: تحديات التعددية السياسية في إفريقيا

كما هو حاصل في جل الأنظمة السياسية نجد أن الأنظمة السياسية الإفريقية تواجه هي الأخرى العديد من التحديات والمصاعب سواء على مستوى الساحة السياسية أو مجالات مؤثرة على النظام

المطلب الأول: أزمة التنمية السياسية:

تعتبر التنمية السياسية كجزء مهم في علم السياسة فهي عبارة عن مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير السياسة الداخلية والخارجية، وكذلك تعتبر هي الوسيلة التي تسعى لتطبيق طرق وخطط سياسية معينة سعيا لتطوير الأوضاع السياسية، والوصول إلى الثبات السياسي والاستقرار.تظهر التنمية السياسية خاصة في الدول المتخلفة (دول العالم الثالث)، وذلك بعد مرافقته للعديد من المصطلحات والأوضاع السياسية فعلى سبيل المثال الدولة التي تسعى لتطبيق الديمقراطية وتدخل مرحلة التحول الديمقراطي تظهر عليها التنمية السياسية.

تسعى الدول لتطبيق التنمية السياسية للحصول على الشرعية كهدف أساسي لأي نظام، فالتنمية تسعى لتحقيق الأفضل والأحسن مما يجذب الجمهور وتكسب بذلك شرعيتها، تحقيق الوحدة الوطنية، فتح المجال للمشاركة السياسية وذلك عن طريق استراتيجيات معينة، رفع مستوى أداء الحكومة، فتح المجال لتحسين الأوضاع السياسية ومنها تحسين الأوضاع في المجالات الأخرى.

فتحقيق التنمية السياسية يعترضه العديد من الصعوبات خاصة في الدول التي تعاني من الظروف القاهرة وهذا ما تناولته دراسة حول التنمية السياسية في عمان وكان لدول العالم الثالث نصيب منها «فقد سعت أغلبية الدول النامية بما فيها دول العالم الثالث للبدء بعمليات التنمية السياسية من أجل النهوض بالواقع السياسي الذي تعيشه، لكنها واجهت مجموعة من المعوقات لجهودها في التنمية السياسية، إذ أن إيجاد تنمية سياسية ليس بالأمر السهل في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متداخلة، لأن ذلك عادة ما يخلق هذه المعوقات التي تعترض تحقيق هدف التنمية الشاملة القائم على المطالب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية».[1]

فالسعي نحو تنمية سياسية ليس بالأمر السهل إذ يتطلب ذلك الظروف وتوفير العناصر الضرورية للوصول إليها ما يتطلب جهودا كبيرة.

[1] علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، «التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في منطقة عمان1981-2012»، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الشرق الأوسط عمان، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،)، ص27.

ولا يمكن للتنمية السياسية أن تكون وليدة اللحظة بل تأتي عن طريق العديد من الإجراءات والمراحل إنما يقف في طريق تحقيقها العديد من المعوقات لذلك:

نذكر أهم المعوقات:

1- أزمة التوزيع: كما نعني بهذه المشكلة دور الحكومة في بلدان العالم الثالث في توزيع الثروة المتحققة لها من الدخل القومي بين مواطنيها بشكل عادل ومتساوي، بما يضمن لها تساوي القوى وعدم التفاوت بينها وذلك لتجنب طغيان قوة على القوى الأخرى، وهنا نجد التوزيع يشمل الجانب الاقتصادي في توزيع الموارد الخاصة بأعمال القوى، وأيضا جانب تعامل الدولة مع القوة اجتماعيا في التعامل بعدل وإنصاف مع القوى ككل. فالتوزيع العادل يضمن تكافئ القوى والتساوي بينها مما يتيح الفرص للجميع.

يقول "جوزيف لابالمبارا:«إن مشكلات الأمم هي بوجه عام مشكلات توزيع، فالنظام السياسي هو المستخرج المعبأ والمحرك للموارد البشرية والمادية المحيطة بها المتاحة له، سواء في بيئته المحلية أو الخارجية، وهو أيضا الموزع للسلع والخدمات والقيم والفرص.....داخل المجتمع، إشباعا لمطالب الجماهير وتطلعاتها، بل أن ما يصدر عنه من قرارات سياسية ذو طابع توزيعي كذلك، في المشهد الذي نلاحظ بوضوح في هذا الجانب، أن النظام السياسي في العالم الثالث، لم يكن عادلا أو منصفا مع شعبه يما يخص توزيع الثروة الوطنية تحديدا، فاهتم بجانب قريب له ويخدمه وأهمل جوانب كثيرة في حياة هذه الشعوب.»[1]

فمن أهم مظاهر أزمة التوزيع في إفريقيا ما يسمى بمدن الصفيح حيث نلحظ طغيانها على أغلب القارة وذلك يعود بالخسارة للسلطة فالشعب الذي يعاني التهميش والحرمان يمكن أن يأتي يوم يقرر مصيره بنفسه وسلطته بنفسه كما حدث في تونس، الجزائر....

2- المعوقات السياسية: تتوقف التنمية أساسا على الرغبة في تحقيقها والرغبة تجعل الطريق نحو التنمية السياسية سهلا والوصول له مسألة وقت. وكل هذا يقف على عاتق الدولة والنظام.

حيث يعتبر عدم توفر الإرادة والرغبة السياسية من أهم القيود التي تقف في وجه عملية التنمية وتسبب فشلا ذريعا لتحقيق التنمية،فيلعب النظام دورا كبيرا في تحقيق التنمية من عدمها.

[1] حليمة بومزبر، «إشكالية التنمية السياسية في مصر بعد »2011، (جامعة العربي بن المهيدي الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص ساسة عامة مقارنة،2015-2016)، ص28.

3- غياب دور المعارضة السياسية: المعارضة تمثل دور الرقيب وأيضا تساهم في الأداء الفعال في السياسة، والتأثير على الشعب وبها تشكل لبنات التنمية السياسية.

فالمعارضة السياسية ذات قدرة على لعب دورها في المشاركة السياسية المتعلقة بالسلطة من خلال الرقابة على النشاط الحكومي والانتخابات الشرعية.

4- ضعف مستوى المؤسسية: التداخل بين المؤسسات السياسية وعدم المشاركة في اتخاذ القرار ومركزيته والاستحواذ عليه من طرف سلطة سياسية معينة رغم لزوم المشاركة مع المؤسسات الأخرى يؤدي لضعف المستوى المؤسسي وعدم القدرة على تحقيق التنمية من طرف جهة واحدة معينة.

حيث نجد هاته الظاهرة «في دول العالم الثالث وبروز ظاهرة الشخصنة والانفراد بالقرار السياسي وسيطرة السلطات الحاكمة على آلياته ونتائجه رغم وجود مؤسسات برلمانية التي يفترض أن يكون لها دور أكبر في وضع التشريعات القانونية المختلفة»[1].

5- غياب المشاركة السياسية: فالمشاركة السياسية بين الأطراف والشعب هي من أهم مظاهر التنمية السياسية التي تعتبر وسيلة لفتح الباب أمام الأفراد بإحداث تغيير وأيضا قدرة الشعب على تقرير مصيره بيديه وتغيير واقعهم المعاش عن طريق فتح مجال المشاركة السياسية.

حيث يعتبر غياب المشاركة السياسية يؤثر مباشرة على القرار السياسي أو صانعي القرار أي متخذيه مما يشكل عائقا أمام عمليات التنمية السياسية فالمجتمع هو المكون الأساسي المعني بالتنمية، وذلك بحرية التعبير وعلى الانخراط في إحداث التغيير.

ويمكن تحديد أهم المعيقات في النقاط التالية:

- إرادة ضعيفة لتحسين الأوضاع السياسية.
- التنمية لا تتحقق إلا بالمشاركة السياسية للجمهور فالمشاركة تسمح بالتدخل في صنع القرار والتعبير عن الطموحات والمصالح لما هو أحسن للسياسة.
- عند غياب المعارضة السياسية يصبح النظام السياسي في وضع مرتاح جدا، أي تختفي الرقابة والمعارضة على أفعال النظام ونشاطاته والدفاع عن المصالح. وبالتالي عدم تنمية الأوضاع.

[1] علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، مرجع سابق،40،41

- ومن أهم معيقات التنمية السياسية هو عجز الدولة في تحقيق المساواة بين الشعب سواء في المورد الاقتصادية، الخدمات، .....الخ.

المطلب الثاني: ضعف فاعلية النظام الحزبي:

يندرج الحزب السياسي تحت نطاق المفاهيم السياسية التي تشمل العديد من التعريفات والتي يتم تصيفها وفقا للمدارس والعلماء والباحثين السياسية فنتطرق إلى التعريفات التالية لتقريب المصطلح:

«يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه جماعة منظمة من الأفراد، تسعى للوصول إلى الحكم وممارسة السلطة بطرق مشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها».[1]

يعني ذلك أن الحزب السياسي يتم إنشائه عن طريق أفراد يبتغون المشاركة السياسية عن طريق جهة رسمية معينة والتي تتمثل فيما يسمى بالحزب السياسي وكل ذلك بطرق مشروعة ومنظمة.للحزب السياسي عدة تعريفات تختلف من باحث لآخر ونذكر منها:

«يعرف ايدموند بوراك الحزب على أنه هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا»[2].

فحسب ايدموند بوراك الحزب هو مجموعة أفراد يجتمعون تحت هدف معينة لتحقيق مصلحة معينة ويوجهون جهدا جماعيا لذلك.

أما جورج بيردو يعرفه «على أنه كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على تحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد من المواطنين حولها، والبحث عن امتلاك السلطة أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة»[3].

فجورج بيردو يرى أن الحزب السياسي هو مجموعة أفراد لهم نفس التوجه السياسي والأفكار السياسية ويحاولون بذلك إقناع أو بالأحرى جعل المواطنين يلتفون حول توجههم السياسي ويؤمنون به. وهدفهم الوصول للسلطة أو الماركة في اتخاذ القرارات السياسية.

---

[1] سليم الزغبي، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية: في المرشد إلى الحزب السياسي، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات،1995، ص82.

[2] حسيبة غارو،« دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة 1997-2007»، **مذكرة ماجستير**، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية) 2012،2011، ص24

[3] المرجع نفسه، ص24.

«ريمون ارون يعرفه على أنه تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول إليها والاحتفاظ بها».[1]

فالحزب السياسي هو تجمع لأفراد يون مستمرا بغية الوصول للسلطة والبقاء فيها.

كما يمكن أن نعرف الحزب السياسي على أنه: مجموعة من الأشخاص يوحدون أنفسهم تحت إطار قانوني وشرعي باسم هيئة لها مصالح، وتسعى للوصول للسلطة وذلك عبر المشاركة السياسية وكسب رضى الشعب عن طريق الدفاع عن مصالح والاهتمام بها.

وهي دائمة السعي للحصول على تأييد الجمهور من أجل الوصول للسلطة والمشاركة في الحكم وذلك عن طريق الانتخابات.

تقوم الأحزاب السياسية بمجموعة من الوظائف هي:

- التعبير عن رغبات الجماهير: فالحزب السياسي مثلما ذكرنا مسبقا في تعريفنا للحزب السياسي أنه يحاول إقناع والتأثير أو بالأحرى محاولة كسب ثقة الجمهور عن طريق أعماله السياسية أو لعب دور المعارضة التي عادة ما تكون معبرة عن مصالح الشعب مما يسب الحزب السياسي ثقة الجمهور وشرعيته فيلعب دور ممثل الشعب الذي يحاول إيصال طموحاته ومطالبه إلى الساحة السياسية والدفاع عنها ويعد حسب نظرة الجمهور كدافع عن المصلحة الوطنية للجمهور.

بحيث «يقوم الحزب بتوجيه الرأي العام وعند قيامه بهذه العملية يسعى إلى توطيد نفوذه»[2]

- وظيفة تكوين الرأي العام وهيكلة الاقتراع: تتمثل هذه الوظيفة فيإيضاح الواقع السياسي للمواطن وجعله يتنبه للوضع السياسي وتكوينه بحيث يمارس حقه الانتخابي وعدم التخلي عن حقه في المشاركة السياسية.

يدفع الحزب بالمواطن سياسيا وتحميله مسؤولية المشاركة فكل فرد مهم لديه وإعداده سياسيا.

- وظيفة تكوين واختبار النخبة السياسية: إن الحزب هو مكان لتلقي مبادئ ممارسة السلطة وعادة ما تلجأ إلى انتقاء المرشحين من بين إطاراتها الذين تكونا داخل الحزب، فعملية التأهيل السياسي ضرورية لنجاحه واستمراره.

---

[1] حسيبة غارو، مرجع سابق ، ص24.

[2] عبد الحكيم بن بختي، «المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا»، دراسة مقارنة، **أطروحة دكتوراه** (جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، قسم العلوم السياسية،2016-2017)، ص167.

تعمل الأحزاب السياسية على تهيئة أفرادها بما يناسب أفكارها السياسية وتوجهاتها لذلك نجد أنها تعمل على تكوين النشطاء داخل الحزب.

- وظيفة تنظيم المعارضة: يمكن القول إن للمعارضةدورا هاما في النظم الديمقراطيةالتي تسمح بالمشاركة السياسية ولا تفرض قيودا نوعا ما حيث تمكن الجميع من إبداء الرأي المساند أو المخالف من خلال تحفيزهم وإيقاظ روح المسؤولية لديهم.

فالأحزاب السياسية تقوم بهذه الوظائف لتحقيق مصالح شخصية وكل من هذه الوظائف تربطها بالطريق المؤدي للسلطة. فعلى سبيل المثال عندما تقوم الأحزاب السياسية بمعارضة برامج النظام الحاكم وتقدم بدائل عنه، وتكون معبرة عن المصالح.

المطلب الثالث: صراع النخب السياسية:

تمثل النخب السياسية في كل المجتمعات والأنظمة السياسية أهمية كبيرة في الساحة السياسية لما تحتويه من قدرة على فهم السلطة والنظام السياسي، فهناك فئات معينة تكون على هرم السلطة تتفاوت درجات صلاحياتها في اتخاذ القرار والمشاركة في اتخاذه، وعليه فإن النخب السياسية تصبح قادرة على الهيمنة عند اكتساب الشرعية لتحقيق المصالح، فيزيد ذلك من حدة المنافسة والشرعية بين النخب الموجودة في النظام السياسي.ولدراسة النخب السياسية يجب أولا معرفة نشأة هذه الأخيرة:

تنشئ النخبة على أساس المصالح المشتركة بين مجموعة أفراد، أو ظهور اهتمامات ومشاكل في المجتمع مما يضعف من القوة الحاكمة وتبرز أخرى، وتسقط القوة الحاكمة نتيجة للصراع والتنافس الحاد للحصول على السلطة وكذلك مرتبط بالتغيير والتطور الحاصل.

حيث يربجبتانو موسكا«أن نشأة الصفوات تعتمد أساس على المصالح والمثاليات الجديدة في المجتمع، وعلى ظهور مشاكل جديدة. و عندما يتغير ميزان القوى فإن الوسيلة التي بمقتضاها تتشكل الطبقة الحاكمة كما يسميها لا تتغير، وهي نمو مصدر جديد للثروة أو زيادة الأهمية العلمية لنوع جديد من المعرفة، أو ظهور دين جديد أو انتشار أفكار جديدة تؤدي إلى انهيار الطبقة الحاكمة وبروز أخرى ، فأهم مظاهر دورة النخبة لدى موسكا هو ظهور قوى اجتماعية جديدة، في حين يرى ماركس أن نشأة الطبقة الحاكمة وسقوطها يعتمد على التغيير في التكنولوجيا وملكية أدوات الإنتاج، وانه يحدث نتيجة لصراع الطبقات المترتب على ذلك ، والذي يعد القوة الأساسية المحدثة للتغيير السياسي».[1]

ومن ناحية أخرى هناك من يرى أن الشرعية أساس القوة الحاكمة والقائد ذو التأثير يكسب الشرعية فتكون سلطته مستمرة ومستقرة أكثر، ففي القارة الإفريقية يكون الحكم شرعيا بواسطة الإكراه أي الضغط لتفادي التغيير. يعني أن القوة التي تمارس إكراها وتمارس رعبا في حكمها هي التي تكسب شرعية أكبر.

[1] عبد الحليم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة، مصر: دار المعرفة الجامعية،1990، ص131.

فالشرعية عن طريق الإكراه والخوف والتعنيف تكون أكثر استمرارا وذلك لضمان مركزها السياسي وعدم القدرة على مخالفتها.

وهذا ما ذهب له روبرت دال بافتراضه أن القادة في موقع السلطة يسعون للحصول على الشرعية، وعندما يكون القائد ذو صفة شرعية فإنه يملك السلطة، ويرى أن القائد أو بصفة أعم الوضع الإفريقيأن السبب الجوهري في سعي القادة إلى تحويل الحكم بالإكراههو نيل سلطةشرعية، فالحكم يكون أكثر ثقة واستقرارا وكفاءة بصفة عامة، وان السعي نحو الشرعية هي السعي لنيل الرضى الشعبي ودوام الحكم وفي افريقيا أغلبها تكون بالقوة والإكراه مما يجعلها مستمرة.

في حالة توفر الشرعية يكون الحفاظ على النظام والاستقرار سهلا وبدون استخدام القوة والإكراه والقدرة على الثبات في الحكم، وكلما تناقصت درجة تواجد الشرعية يكون الحفاظ والاستمرار بالنظام صعبا ويصبح الاعتماد على القوة بشكل متزايد وكبير.

بحيث يمكن أن نضع طبقا لدال المعادلة التالية:

نظام+ شرعية= الحفاظ على الاستمرارية والسيطرة على الأوضاع

فالنظام الذي يتمكن من الوصول للشرعية إلى أعلى الدرجات بدون استخدام العنف يحافظ على سيطرته.

أما النظام الذي تتوفر فيه الشرعية قليلا فقط فيعتمد على القوة والإكراه كبديل للشرعية فتصبح المعادلة:

قوة+ إكراه+ شرعية بدرجة قليلة= السيطرة

تمتاز النظم الإفريقية بالتعقد والتعمق والفوضى فدراستها بحاجة إلى تفكيك للطبقات التي يتكون منها النظام ودراسة كل نظام على حدى، فالعديد من الدراسات تتناول هذا الموضوع بكل نواحيه ونظرا لصعوبته نجد أن أغلب الدارسين والباحثين لا يتفقون في كثير من النقاط حوله. لذلك نجد العديد من الباحثين يحاولون دراسة علم النظم الافريقية والانطلاق من التكوين المجتمعي لذاك النظام والنظر إليها على أنها عنصر فعال ونشط في مختلف التغيرات التي تمس النظم.

أصدر فارانز لي العديد من المؤلفات المتعلقة بالنظم نذكر من أهمها: صوت افريقيا الضائع، بحثا عن الثروة، قراءات افريقية يتعلق بالاستعباد الأوربي للقارة،وقد انتهج فرانز في دراسته للنظم الافريقية عدة نظم وخاصة النموذج الأوغنديكحالة للدراسة كما تناول الإمكانيات المتوفرة لدى نيجيريا، وجنوب إفريقيا.

حيث يرى "فرانز ليي"«أن النموذج الإفريقي يقتضي ويتطلب اهتماما كبيرا بتحليل معمق للطبقات والجماعات الإفريقية في مختلف الدول الإفريقية، باستخدام منهج الاشتراكية العلمية والماركسية للإجابة على إشكالات متعددة، مثلما هي أصول الجماعات الاجتماعية" كالبرجوازية الوطنية وإنتلجنسيا البرجوازية الصغيرة والجماعات العسكرية القومية؟»[1]

نعتبر هذه الطبقة كدليل استمرار الخضوع السياسي لإفريقيا فهي الواصل بين الدول الاستعمارية والدول الافريقية وهو الذي شكل نظاما افريقيا متزعزعا شديد الانقلاب حسب فرانز لي.

تعتبر الطبقة السياسية أساسا للنظام السياسي، لدراسة النظام يجدر بالباحثين دراسة الطبقات أولا ثم الانتقال للنظام السياسي الذي يستمر بوجود هذه الأخيرة. فالطبقات السياسية هي المحافظ على العلاقات بين الدول الاستعمارية والدول الافريقية ما يعطيها أهمية ومركزا كبيرا.

وهنالك صنف من النخب الإفريقية المتأثرة بالثقافة الغربية والتي تحاول إرساء معالم الأحزاب الغربية على النموذج الإفريقي تنقل السياسة في إفريقيا من التقليد إلى الحداثة وإبراز مظاهر التحديث التي أدخلتها هذه النخب المثقفة غربيا.

بحيث أصبحت بعض النخب تضاهي في أعمالها وتوجهاتها الحداثة التي تتواجد في العالم الغربي.

حاولت العديد من النظريات إيجاد تعريف لعملية التحديث السياسي بالاعتماد على التاريخ الافريقي وبذلك تم تعريف التحديث السياسي بداية من عملية بناء المركز الذي تنطلق منه عملية الهيمنة، حيث يمكن اعتبار أن عملية بناء المركز تقود وتدقع إلى توحيد جهود النخب والتنسيق بينها إلى تكوين مجتمع أو كيان يساهم في الحفاظ على النظام العام ويتم تحديد نطاق جغرافي خاص بها.

تتميز الدول الافريقية بقلة المراكز السلطوية والظروف المحيطة التي تضعف من تلك المراكز.

حيث يحصر بعض الباحثين عملية التحديث في بناء المركز، الذي يكون منقسم وأجزائه متباعدة، ويسعى لفرض نفسه على الأطراف الأخرى. توحيد النخب وتنظيم اتجاهاتها وتوجهاتها، فالتعددية في النظام السياسي لإفريقيا تكون: نخب تقليدية كما كانت لأول مرة، ونخب حديثة والتي يظهر عليها ملامح وسمات الثقافة الغربية.

كما أن الباحث بايار فرانسوا قد أعاد تاريخ نشوء الطبقية في افريقيا الى ما اعتبره هو جذوره الأصلية وهي الهيمنة، ويقصد بالهيمنة هنا هي طغيان فئة على أخرى في جميع الجوانب سياسية كانت أو

[1] عبد الكريم بن بختي، مرجع سابق، ص125.124

اجتماعية، وعند مراعاتنا لعلاقات الهيمنة الاجتماعية نجد فئتين فئة تحكم وتسيطر وفئة أخرى تخضع للفئة الاولى وهذا ما أطلق عليه بايار بالكبار الاجتماعيين والصغار الاجتماعيين.

- Les ainessociaux
- Les cadets sociaux

وانطلاقا من دراساته حول موضوع الهيمنة تم تناول مواضيع عديدة في هذا الجانب.

حيث هناك طبقتين في إفريقيا طبقة الحكام والمحكومين، وقد سميت هاتين الفئتين كالتالي:

الكبار الاجتماعيين: الحكام والقادة وذو السلطة.

الصغار الاجتماعيين: المحكومين أي الخاضعين للكبار الاجتماعيين.

حيث نجد أن "بايار" استعرض في تفسيره لكل من مفهوم الكبار والصغار الاجتماعيين كما يلي:

1- «الكبار الاجتماعيون: يسميهم "بايار" الارستقراطية القديمة" وهي تمثل فئة الأشخاص الذين يمارسون الاستغلال بشكل واسع أسريا، اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، تمثل هذه الفئة رؤساء العائلات الكبرى والقادة الموهوبين والمهابين، ويطلق عليهم في العديد من الدراسات "المفضلين أو الممتازين" ainesprivilegies.

2- «الصغار الاجتماعيون: تشمل مختلف الجماعات المستعبدة والخاضعة، والعبيد المسخرين لخدمة الكبار»[1].

حيث تقسم ميلاصو c.meillasoux" الفئة الخاضعة للكبار الاجتماعين إفريقياإلى قسمين:

- فئة ضعيفة، التي تخضع ولا يمكنها تغيير موقعها وتبقى ضعيفة دوما.
- فئة أقل ضعفا، التي يكون موقعها بين الكبار الاجتماعيين والفئة المستضعفة ويمكنها أن تكون من الكبار الاجتماعيين بمرور الوقت.

وقد كان لتدخل الاستعمار دور كبير في تغيير النظام الإفريقي وسادت أقطاب ونخب أخرى جديدة في إفريقيا كالأثرياء.

[1] رضوان بروسي، «الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا»، **مذكرة ماجستير**، (جامعة العقيد الحاج لخضرباتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،)،2008- 2009، ص54.

وقد فسرت التصدعات والانقسامات السياسية التي هي الأخرى تؤثر في الأوضاع الاجتماعية من قبل العديد من الباحثين والعلماء السياسيين، وقد شهدتها أغلب النظم الافريقية حيث عانت العديد من الدول من صراع الصغار والكبار الاجتماعيين للتنافس وتوضيح المكانة الاجتماعية مما أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث اختلالات تسعى لتوزيع واقتسام السلطة والمشاركة فيها بشكل عادل ومنصف.

فالصراع القائم بين الكبار الاجتماعيين والصغار الاجتماعيين يلعب دورا كبير في استقرار وثبات وتوازن النظام في إفريقيا، حيث تتمثل أغلب الاختلالات التي تحدث في الأنظمة بسب الصراع الداخلي مما يسبب هجرة ونزوح وعصيا واضطراب سياسي يخل بالاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: النظام السياسي في افريقيا

يتميز النظام السياسي في افريقيا بالتقلبات العديدة والمطبات التي تكاد أن تكون من إحدى مميزاته، فبالرغم من نظام الحزب الواحد الذي كان يسود افريقيا إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث اختلالات وأمور عديدة ولدراسة النظام السياسي الافريقي لابد ممن التطرق أولا إلى مفهوم النظام السياسي:

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي:

يعتبر هذا المصطلح كمصطلح متغير غير ثابت لدى الدول، حيث تتميز كل دولة بنظام خاص بها يختلف في العديد من المتغيرات ويمكن تعريف النظام السياسي على أنه ذلك مجموعة الأبنية الرسمية والسياسية التي تتكون منها الدولة حكومية كانت أو غير حكومية وكذلك أبنية المجتمع المدني فالنظام السياسي يكون شاملا لنظام الحكم والنظام المدني.

كذلك تم التطرق إلى مصطلح النظام السياسي في العديد من الدراسات السياسية والتي حاولت إعطاء حصص أو بالأحرى مميزات للنظم السياسية:

- يسعى النظام السياسي بمختلف الطرق إلى الاستقرار والاستمرارية.
- تعمل جل أطراف النظام السياسي على التعامل فيما بينها والعمل على القدرة على التفاعل مع المحيط الداخلي والخارجي.
- أطراف والعناصر المكونة للنظم السياسية تعتمد على بعضها البعض وتؤثر فيما بينها مما يجعل نشاطات كل طرف تعتمد على إيجابيتها وسلبيتها في تحقيق التفاعل.

فالنظام السياسي يتميز بالتفاعل بين وحداته وعناصرها، وكذلك تبنى هذه العلاقات عن طريق التأثير على بعضها البعض، وهدف كل نظام سياسي هو البقاء والمحافظة على نفسه.

كما عرف د. حسان شفيق العاني النظام السياسي على أنه: «محصلة الظروف والمبادئ السياسية التي تفرض اتخاذ سلوك وظيفي تعقيبي في اتخاذ القرارات الملزمة بالمجتمع كليا».[1]

هي تلك الأوضاع المحيطة بالساحة السياسية التي تستدعي اتخاذ واختيار قرارات معينة للوصول إلى حلول معينة.

أما دكتور ثروت بدوي عرفه على أنه: «مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة فيما بينها، تبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها، والدور الذي تقوم به كل منها».[2]

أي أنه مجموع العناصر والأساليب والطرق التي توضح مرمى السلطة من أهداف وأساليب وغايات وكذلك دور الفرد فيها، وأيضا العلاقة بينها وتأثيرها على بعضها البعض.

بينما عرفه الدكتور زهير المظفر على أنه: «مجموع المؤسسات والقواعد المتعلقة بتنظيم السلطة السياسية وممارستها».[3]

ويقصد بذلك أن النظام السياسي هو جل الطرق المستعملة من طرف السلطة للتعبير عن نشاطها وممارساتها.

كذلك فالنظام السياسي وفقا لمنظور آخر هو ذلك النشاط أو العلاقات والتعاملات التي تمكن النظام من القيام بالتوزيع السلطوي.

وهذا ما ذهب ديفيد أيستون إلى تعريف النظام السياسي بأنه مجموعة التفاعلات والنشاطات والأدوار وكذلك الممارسات التي يتم من خلالها التوزيع السلطوي.

فالنظام السياسي هو مدى القدرة على صنع الخيار الأفضل والأحسن لحل المشكلات التي تخص الدولة.

فما هو إلا علاقات فردية واجتماعية وليس مبنيا على المؤسسات السياسية.

أي أن أي نظام سياسي في أي دولة يعني النفوذ والقدرة على الوصول إلى المبتغى.

---

[1] علي هادي حميدي الشكراوي،" تعريف النظم السياسي وخصائص"، المتحصل عليه من:http://www.uobabylon.edu.iq تاريخ الدخول: 2019/08/06، على الساعة: 00.30.

[22] علي هادي حميدي الشكراوي، مرجع سابق، تاريخ الدخول: 2019/08/06، على الساعة: 00.40.

[3] المرجع نفسه، تاريخ الدخول: 2019/08/06، على الساعة: 00.40

يتكون المجتمع من عدة أنظمة كل منها يغطي مجالا معينا، فمنها السياسي والثقافي والاقتصادي ويضم كل منهم عناصر مشتركة وهذا ما تطرق له دكتور صلاح جواد كاظم:

«النظام السياسي هو واحد من أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاقتصادي والنظام القانوني والنظام الثقافي والعناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي:

التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية، والعلاقات السياسية، والوعي السياسي ويؤثر كل من هذه العناصر في الآخر ويعتمد عليه، كما يمكن أن تعد من عناصر النظام السياسي، مؤسسات الحياة الاجتماعية والجماعات، والقواعد، والوظائف، والأدوار، التي تتفاعل والإدارة السياسية تفاعلا وثيقا».[1]

فهو يبنى عن طريق العلاقات المستمرة والعميقة بين الأفراد عن طريق استعمال القوة أو الحكم أو السلطة.

وهو جزء من النظام الاجتماعي الشامل لكن هذا النظام نجده في المجال السياسي لأنه يتعلق بحياة المجتمعات.

- فهو أيضا تلك الأنشطة والاقتراحات والحلول اللازمة التي يستدعى ايجادها لحل ولمواجهة مشكلات المجتمع.

- النظام السياسي هنا هو ذلك المسؤول عن جل النشاطات في البلد، والذي يهتم بالقوى الموجودة في المجتمع ويقوم بتوزيعها في أوساطه.
- ومن زاوية أخرى النظام السياسي هو مؤسسات تقوم على صفة قانونية مشروعة تكون ذات صلة بالمجتمع المحيط بها ثقافيا، حضاريا، وفي جل جوانبه.
- وهو كذلك «مجموعة من الأنماط والنشاطات المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع من خلال الجسم العقائدي الي أضفى الشرعية على القوة السياسية فحولها الى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية»[2]

[1] صالح جواد كاظم، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، العراق: دار الحكمة، 1990، ص6

[2] فلاح شنشل، «نظام الحكم والادارة في الاسلام في عهد الإمام علي عليه السلام»، **رسالة ماجيستير**. متحصل عليه من: https://sites.google.com/ تاريخ الدخول: 2019/08/01 على الساعة :23:42

وأخيرا يمكن القول إن النظام السياسي هو ذلك المتعلق بعملية صنع القرار ويكون القرار عاكسا للطموح المجتمعي.

ومن خلال هذه المفاهيم المطروحة نجد أن مفهوم ومصطلح النظام السياسي يتعلق بدرجة أولى بعملية صنع القرار وأيضا على المؤسسات السياسية القائمة على تواجد علاقات بينها وبون متعلقا بالمجتمع الحيط بهذا النام كما أنه نتاج للعلاقات الإنسانية.

وكذلك يمكن تعريفه على انه مجموعة السلوكيات والقرارات المقننة والمراعية بدقة والتي تعمل على تنظيم العمل المؤسساتي داخل المجتمع بشكل قانوني وشرعي سعيا لتحقيق المصالح ومراعاتها.

المطلب الثاني: خصائص النظم الحزبية في إفريقيا:

إن الأحزاب السياسية في إفريقيا لم تستوفي كل شروط التي تستلزم ليطلق على الحزب حزبا بل هي مجرد مجموعة من الأفراد في هيئة غير قانونية، والتي تسعى فقط لتحقيق مصالحها دون مراعاة أي شيء آخر، وتكون غير منظمة وأعمالها غير قانونية.

بالتالي يمكن القول إن أغلب العيوب يمكن حصرها في ثلاثة نقاط وهي كالتالي.

1. أحزاب غير متشابهة وكل منها يختلف عن الآخر، وأيضا تختلف كل الاختلاف عن الأحزاب التي تواجد في القارات الأخرى خاصة الغربية منها
2. أنها أحزاب غير مستمرة أي منتهية وليست دائمة.
3. أنها أحزاب ضعيفة البنية، غير فعالة غير منظمة وعديمة الرسمية.

ويرى دافيد أبتر أن الدول الإفريقية إما تمتلك حزبا واحدا طاغيا لا يقبل المعارضة أو العديد من الأحزاب، وهذا ما تناوله دافيد أبتر ويرى أن الأحزاب وواقعها في افريقيا يعبر عن بعدين أساسيين هما:

أ- أول بعد يعتبر أن الأحزاب السياسية تمر بمراحل عديدة خلال مسيرتها السياسية إلا أن الأخيرة المتواجدة في افريقيا تمثل أولى هاته المراحل ولا تضاهي الأحزاب الأخرى في مراحلها خلال المسيرة السياسية وتعتبر نوعا ما متخلفة عن الآخرين.

فالأحزاب السياسية في إفريقيا تمثل أولى المراحل الحزبية، ولا يمكن بأي شكل أن تنتقل الأحزاب السياسية وهي في مراحلها الأولى إلى درجة متقدمة مثلما هي متواجدة فبالدول ذات التواجد الديمقراطي وهذا ما أسماه «آبتر" بنقل التجربة من شكلها الأولي البدائي إلى مراحل متقدة.

ب-تمثل الأحزاب السياسية في افريقيا ما يشبه الجهوية والقبلية التي ارتبطت بتكوينها بالظروف القائمة والمحيطة بالتأسيس. والتي تمثلت في الأمية والجهل ونقص الوعي مما أتاح لها طريقا واسع نحو السلطة.

وقد امتازت القارة الافريقية بصر الحكم المدني وتولي العساكر الحكم والاستيلاء على السلطة حيث استمر الحكم المدني عشر سنوات فقط في افريقيا، وقد حدث انقلاب الحكم في نظام الحزب الواحد الذي من المفترض أن يكون النظام فيه قويا وبالرغم أن الانقلابات تحدث في عكس ذلك وهي التعددية الحزبية.

فالقارة الافريقية تعتبر ضعيفة مؤسساتيا بحيث تستدعي بناء جديدا للنظام السياسي، لكي يستبعد التدخلات الشخصية والذاتية، فالنظام السياسي الافريقي يسعى دوما للبقاء في السلطة والاستمرار، ولا تعمل على تحسين الإدارة وتحسين المؤسساتية والتوزيع الموازن.

كذلك تتميز الأحزاب في إفريقيا بالطابع البدائي البعيد عن الديمقراطية بحيث تتكون من مجموعة قبائل وهي ذات تكوين عرقي، ويعتبر النظام السياسي في إفريقيا نظاما غير مستقر وغير منظم حيث عرف العديد من الانقلابات والمؤامرات. فبدل أن يكون النظام السياسي ذو قدرة على التسيير أصبح هو بحاجة له.

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي في إفريقيا:

للتطرق إلى سياق التحول الديمقراطي نقوم أولا بتعريف كلمة التحويل ثم التحويل الديمقراطي بشكل أشمل:

التحول: هو عملية أو نشاط يقتضي التغير والانتقال من حالة إلى حالة أخرى أو من علاقة إلى علاقات أخرى، كما تعرفه الباحثة عباش عائشة: «التحول هو بعملية يتم بمقتضاها تغير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الأفراد والجماعات، أو يحتلونها في المجتمع».[1]

أما التحول الديمقراطي يمكن أن نقدم له تعريفا بسيطا ألا وهو تلك العملية التي يتمكن من خلالها تحويل نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي عن طريق تطبيق إجراءات وقواعد الديمقراطية وعن طريق المشاركة السياسية.

[1] عباش عائشة، «إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس»، **مذكرة ماجيستير**،(جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص رسم السياسات العامة، 2008-2007)، ص11.

حيث شهدت القارة الإفريقية فترة ما يسمى بالربيع الديمقراطي وذلك في فترة مطلع التسعينات، شمل ذلك العديد من دول العالم الثالث، وكان ذلك نتيجة للمطالب الإصلاحية المنادية للإصلاح السياسي والديمقراطي والذي ساعد في تطبيق الديمقراطية في هذه القارة هو بعض الظروف سواء داخلية كانت أم خارجية وبالرغم من أن هناك عددا من البلدان التي حاولت ووفقت بنسبة قلية في تحقيق الديمقراطية إنما ذلك لم يمنع من وجود معوقات تقف في وجه تحقيق هاته الأخيرة. حيث آلت الأمور في بعض الدول إلى إخفاقات كبيرة ويمكن أن نحيل ذلك إلى اختلاف كل منهم في طريقة تحقيق الديمقراطية. ومن أهم ماهر الديمقراطية الانتخابات بحيث توفر الانتخابات حرية الاختيار وبالتالي تحقيق الدمقراطية.

نماذج التحول الديمقراطي(تشكيل الاتفاقيات، المؤتمرات الوطنية،الثورات الشعبية،إجراءات الأجهزة العسكرية) في إفريقيا:

فالتحولات الديمقراطية في مجلها تشمل أربعة أنواع من التحولات والتي تم ذكرها آنفا، كما أن لكل نوع خصوصيته، ويمكن أن نجد نموذجين للتحولات في عملية تحول واحدة أي يكون كلاهما يندرجان تحت الثورات الشعبية.

وفي إفريقيا تبين أن التحولات الديمقراطية كانت في جملها من الأسفل، وقد تم تحديد أربعة أنواع من التحولات وهي: (أ) المؤتمرات الوطنية، (ب) الثورات الشعبية، (ج) تشكيل الاتفاقيات، (د) إجراءات الأجهزة العسكرية، وكل نموذج له خوصصته التي تميزها، وأحيانا نجد تداخلات فيما بينها حيث وجد نموذجان أو أكثر في عملية تحول واحدة.

من بين أهم النماذج للتحولات الديمقراطية في افريقيا:

فمن ملامح الديمقراطية التي لامست هذه البلدان هو تنظيم الانتخابات ونزاهتها وبذلك فتح المجال أمام المنافسين على السلطة.بالرغم من النجاح الذي لاقته هذه الدول في المسار الديمقراطي، هناك بعض الدول خاصة دول شمال افريقيا كتونس مصر وليبيا.

وقد توصل مركز الجزيرة للدراسات أنه «في العديد من الدول مثل ليبيريا والسنغال وزامبيا، تعتبر الانتخابات المنتظمة ودرجة التنافس المرتفعة وتدوير السلطة وخسارة الرؤساء القائمين بعض أهم سمات التطور الديمقراطي».[1]

[1] جبريمايا أوتومولا، فريدوم أونووها، مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات، تر: مركز الجزيرة للدراسات، المتحصل عليه من:http://studies.aljazeera.ne، تاريخ الدخول: 2019/07/05، على الساعة: 11.31

فالأنظمة التعسفية الممارسة للدكتاتورية التي عانت منها هاته البلدان أدت بالشعوب إلى الانتفاض وتحقيق ما يسمى بالربيع العربي بغية الوصول إلى ديمقراطية.

معظم هذه الحالات كانت مساحة الديمقراطية محدودة للغاية وتم حصرها بوجود أنظمة سلطوية قديمة وبقيت آثارها على هاته الدول وقد نتجت عنها ما يسمى بالربيع العربي آملا ببزوغ فجر الديمقراطية في هذه البلدان.

- أسباب نجاح وإخفاق التحول الديمقراطي في إفريقيا:
- يعتبر تزايد إرادة المواطنين سبيلا وعاملا أساسيا لنجاح وتحقيق الديمقراطية في هذه البلدان.
- الدعم الذي تتلقاه للديمقراطية.
- التنسيق بين أطراف المعارضة.
- زيادة الوعي والإلمام بحق الشعب في التعبير عن رأيه وكونه جزء من العملية السياسية.

فالشعوب التي تتفادى عملية التحول الديمقراطي وتتخلى عن عزمها في عملية التغيير تساهم في إخفاق تحقيق الديمقراطية عكس الشعوب التي تلتزم بوقف واحد ألا هو الداعي للديمقراطية

أيضا نجد أن المجتمع الدولي عند دعمه لقضية ما تكسب شعبية واسعة ويسعى الجميع لتحقيقها، فقضية حق الشعوب في تقرير المصير كانت ولازالت من أهم القضايا التي تلقت دعما كبيرا من جل الدول، كذلك هي الديمقراطية التي تعترف بها أغلبية البلدان ومن ثم يسعى الكل لتحقيقها.

أيضا هناك ما يسمى بالعارضة والني نجدها في الدول التي تتوفر فيها التعددية السياسية والتي تسمح بتعدد الأحزاب التي تحاول دوما التنافس أو التوحد من أجل تحقيق النجاح.

ثقافة الإدراك لدى شعوب العالم التي يكون شعبها متفطن لحقه في الديمقراطية وحريته من التسلط يلعب فيها الوعي يساهم بشكل فعال في إنجاح العملية.

أما الإخفاقات التي شهدتها القارة الافريقية في المجال الديمقراطي؛ طالت الشمال الافريقي بكثرة حيث نشهد ذلك على مستوى كل من مصر، ليبيا وغيرهما، فيمكن القول إن القدرات والظروف التي توفرت في الدول التي نجحت كانت مفقودة في هاته الأخيرة. كذلك يكمن أن نقول إن التشتت الذي تعاني منه الأحزاب السياسية والصدع الذي يمس علاقاتها ببعضها البعض، وليست موحدة ما يجعلها غير فعالة وذات قوة ضعيفة. كما تعتبر أيضا أنظمة الحكم السلطوية كأهم رادع يقف في وجه تحقيق الديموقراطية.

خلاصة واستنتاجات:

- ✓ انعدام الاستقرار السياسي في إفريقيا راجع إلى غياب الشرعية القانونية وسياسة عدم قبول الآخر.
- ✓ هبوب رياح الديموقراطية كان الطريق نحو انتهاء فترة الحزب الواحد وظهور التعددية الحزبية.
- ✓ من أبرز محطات التغيير التي واجهها النظام السياسي الافريقي هو التحول الديمقراطي الذي وجه القارة نحو تغيير شامل.

ولعل نهاية الحزب الواحد كانت كبوابة نحو المزيد من المشاركات السياسية التي سمحت للأحزاب الأخرى والمواطنين بالتشارك على السلطة.

الخاتمة

الخاتمة

يمكن القول إن تطبيق التعددية السياسية من شأنه أن يمهد للطريق نحو الاستمرارية والتوازن وأيضا يمكن أن يلعب دورا عاكسا ولا يكون بوجوده أي ثبات وذلك وفقا لخوصصة كل نظام.

وهذا ما نلمسه في النظام السياسي الافريقي فالتعددية السياسة مجرد شيء نظري ولا يطبق فعلا مما يؤدي لعدم الاستقرار السياسي.

حيث شكل موضوع التعددية السياسية كما الاستقرار السياسي محورا لاهتمام واسع من طرف الدول سواء النامية أو المتقدمة، حيث مثل هذين الموضوعين أولية للأنظمة والسلطات فجعلها تعمد فكرة تبني التعددية في مختلف صورها طمعا في الوصول الى الاستقرار السياسي الذي يجعل هاته الدول قادرة على تلبية مستلزمات التنمية والتطوير.

فالتعددية السياسية هي بمثابة عملية مؤدية لمبدأ التداول على السلطة يتيح ويضمن إحلال نخب سياسية حاكمة.

والحفاظ على استمرارية الانظمة السياسية وديمومتها يتطلب توفير الاستقرار السياسي الذي يضفي نوع من التوازن والانسجام على النظام السياسي ومؤسساته، تحقيق الاستقرار سياسي يستدعي توافر مجموعة من المتطلبات اهمها المتطلبات الفكرية التي يعكسها التوافق والتجانس الفكري بين مختلف التيارات السياسية، وهاته المتطلبات السياسية يجسدها وجود شرعية سياسية بالإضافة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تملكه الأنظمة من موارد مادية وقدرات للتوزيع العادل للثروات.

إن تفعيل الاستقرار السياسي داخل الأنظمة السياسية يعكسه وجود مجموعة من المؤشرات منها:إرساء نظام انتخابي ديمقراطي تترجمه ديمقراطية النصوص القانونية; واستقلالية الجهاز الإداري وتفعيل الجهاز القضائي وايجاد معارضة وهذا من أجل تحقيق الديمقراطية كأساس للشرعية السياسية التي تعد جانب مهم في الحياة السياسية وتسمح بتعددية سياسية تترجم الآراء والتوجهات والإيديولوجية ومن ثمة العمل وفق قاعدة الرأي والرأي الآخر، واعتماد الحوار كأحد الأساليب العلمية والسلمية في ذلك.

بعيدا عن نزاعات التشاؤم والتفاؤل مرتبطة بتقويم التحول الديمقراطي في إفريقيا، نستطيع القول بان المكاسب السياسية التي تحققت في كثير من الدول الافريقية مثل: (غانا، ناميبيا، السنغال) تفوق بكثير ما تحقق في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ولا يخفى أن افريقيا اليوم بحاجة إلى سياسات ناجعة لمحاربة الفقر والتهميش وتمكين الشرائح الفقيرة ومن ثمة فإن مستقبل الديمقراطية في افريقيا يرتبط بإعادة صياغة نموذج ديمقراطي بما يحرره من إنحيازاته المعرفية والغربية ويجعله أكثر ارتباطا بالسياق الحضاري الإفريقي.

الخاتمة

يرتبط وجود الاستقرار السياسي بتطبيق التعددية السياسية بحذافيرها كما هو الحال في الدول الاوربية عكس الدول الإفريقية التي تكون فيها التعددية السياسية شكلية.

التعدد السياسي وسيلة من وسائل الوصول لاستقرار سياسي وذلك بإتباع مجموعة من الخطوات:

- تكريس الممارسة الديمقراطية في الدول الإفريقية لتجاوز السياسات الشمولية.
- بناء دولة القانون والحق في إفريقيا يحقق التوافق السياسي والاندماج الاجتماعي.
- تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مكونات المجتمع وتكريس العدالة الاجتماعية بين الجماعات المختلفة.
- ضرورة مراعاة البعد الثقافي والإثني لكافة الجماعات الإثنية لأن الإقصاء والتهميش كرسا الضعف والانقسام في هذه الدول.
- تحتاج الدول الإفريقية إلى مزيد من الاهتمام بالاستراتيجيات الأمنية لتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي ومواجهة الاختراقات الأجنبية.

كما أن النظم السياسية التي تمثل الغالبية في افريقيا تميزت بنظام الحزب الواحد واحتكار السلطة لدى قوة واحدة، ممارسة النشاط السياسي بدون أي مشاركة سياسية إنما بعد التعددية الحزبية التي أرسخت معالم الديمقراطية لدى النظم الإفريقية أمست المشاركة السياسية حقا للكثير من أقوى المتواجدة في الساحة السياسية مواطنين كانوا أم جماعات أخرى....

ولكن لا يعني وجود نظم سياسية ديمقراطية تطبيق الديمقراطية فعلا.....، ففي الأخير نجد أن قواعد تحقيق الديمقراطية تبقى في افريقيا مجرد مبتغى يرجى الوصول إليه وهدفا مرجوا للكثيرين في أمل تحقيقه والعمل به.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ **مراجع باللغة العربية:**

- **القرآن الكريم.**
- **قواميس وموسوعات:**

1- إلياس أنطون إلياس-إدوارد إلياس، **قاموس إلياس العصري**، مصر: شركة دار إلياس العصرية للطباعة والنشر، 1994.

2- لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين، **الموسوعة الفلسفية**، ط7،لبنان، (ترجمة سمير كرم)، دار الطليعة، 1997.

❖ **الكتب:**

1- أبو العزايم فرجاني خيري: **التحول الديموقراطي في النظام السياسي المصري**، مصر:(د.د.ن)، (د.س.ن).

2- أبو شهيوة، مالك عبيد، محمود محمد خلق، **الإيديولوجيا والسياسة**، ليبيا: دار الجمهورية للنشر والتوزيع،1993.

3- ابن منظور، الإفريقي المصري محمد بن مكرم: **لسان العرب**،ط2، ج9، مصر: دار إحياء التراث العربي، 1997.

4- ابن منظور، الإفريقي المصري محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ج41، مصر: دار المعارف، 1981.

5- الأقداحي، هشام محمود، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر**، مصر: ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

6- المنوفي كمال، **أصول تحليل السياسة العامة**، مصر: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2002.

7- الحسن، حسان محمد، **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، الأردن: دار وائل للنشر،2005م.

8- الجابري، محمد عابد، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، **معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

9- الزغبي، سليم، **الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية**، في المرشد الى الحزب السياسي، الاردن: مركز الأردن الجديد للدراسات،1995.

10- الزيات، عبد الحليم، **سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة**، مصر: دار المعرفة الجامعية،1990.

قائمة المراجع

11- الزمخشري، محمود بن عمر جار الله أبو قاسم، **أساس البلاغة**، مصر: دار الكتب العلمية، 538هـ.

12- العروسي، رابح كمال،**المشاركة السياسية وتجربة التعددية السياسية في الجزائر**،الجزائر: دار القرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

13- العسكري، عبود عبد الله،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، سوريا: دار النمير، 2002.

14- الغزالي، محمد،**الفساد السياسي في المجتمعات العربية الإسلامية**، الجزائر: دار المعرفة،2004.

15- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري أبو عبد الله، **الجامع لأحكام القرآن**، مصر: مؤسسة الرسالة،2006.

16- المودودي، أبو الأعلى،**تفسير سورة الأحزاب**، منبر التوحيد والجهاد.

17- بن نوي، حسان،**تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط**، مصر: مكتبة الوفاء القانونية،2015.

18- خليفة، عبد الرحمان، **إيديولوجية الصراع السياسي**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999.

19- العاني علي غالب، كاظم صالح جواد، **الأنظمة السياسية**، العراق: دار الحكمة، 1990

20- محمد، قاسم محمد، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1999.

21- عمارة، محمد، **التعددية...الرؤية الإسلامية والتحديثات الغربية**، مصر: دار النهضة ،1997.

22- هنتجتون، صامويل، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، (ترجمة: عبد الوهاب غلوب)، مصر:مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

23- ناجي، عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007.

- **الدوريات:**

1- بوعافية، محمد الصالح، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، **مجلة دفاتر السياسية والقانون**، جامعة قاصدي مرباح الجزائر: العدد الخامس عشر، جوان 2016.ص 315.

2- عبد الوهاب، عبد الكريم أسعد: آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديموقراطية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**،العراق:المجلد1، السنة5، العدد 19ص، 432..

3- حسن، كريم، مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان: العدد309، أكتوبر 2004.ص:50-51.

4- شلبي، محمد، الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند، دراسة مقارنة، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، العدد1.ص117

- **الدراسات غير المنشورة:**

قائمة المراجع

1- بقدي، كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا: دراسة حالة الجزائر، **رسالة ماجستير**، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسي تخصص دراسات اورومتوسطية،2012-2011).

2- مزابية، خالد، الطائفة الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي: دراسة حالة لبنان، **مذكرة ماستر**(جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2013-2012).

3- ميلود،عروس، معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر 2006/1990، مقترب تحليلي تقييمي، **رسالة الماجيستر**(جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية،2009-2010).

4- كتفي، فيصل، السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي، دراسة حالة الجزائر، **مذكرة ماستر**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية،2014-2015).

5- هادي،سهيلة، دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي، دراسة حالة مصر 2000-2014، **مذكرة ماستر**، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد، 2014-2015.)

- **رسائل ماجستير ودكتوراه:**

6- أسعد طارش، عبد الرضا، دور العامل الخارجي في الاتجاه نحو التعددية في العالم الثالث، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مراجعة الشرق الأوسط للإدارة العامة، 2017).

7- الدرمكي، علي بن سليمان بن سعيد، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في منطقة عمان1981-2012، **مذكرة ماجستير**، (جامعة الشرق الاوسط عمان، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011-2012).

8- بروسي،رضوان، الدمقرطة والحكم الراشد في افريقيا، **رسالة ماجستير**(جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية،2008-2009).

9- بن بختي، عبد الحكيم، المعارضة والترسيخ الديمقراطي في افريقيا، دراسة مقارنة، **أطروحة دكتوراه**،(جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة 2016-2017).

10- دقاشي،حميدة، دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة بلجيكا)، **مذكرة ماستر**(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة والحوكمة، 2015-2016).

11- عباش، عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، **مذكرة ماجيستير**، (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص رسم السياسات العامة،2008-2007).

12- غارو، حسيبة، دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة 1997-2007،**رسالة ماجستير**(جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012،).

13- مهيدات، عبد الرحمن موسى النهار، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية، **رسالة ماجستير**، (جامعة آل البيت، كلية العلوم السياسية، تخصص اقتصاد سياسي دولي، 2006-2007).

- **المراجع الإلكترونية:**

1- عبد العالي، عبد القادر،" اقترابات النظم السياسية"، محاضرات النظم السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر، المتحصل عليه من: https://archive.org، تاريخ الحصول عليه: 2019/05/01، على الساعة23:00

2- الشكراوي حميدي، علي هادي،"تعريف النظم السياسي وخصائصه"، قسم القانون العام،شبكة جامعة بابل، نظام التعليم الإلكتروني، المتحصل عليه من:http://www.uobabylon.edu.iq تاريخ الدخول: 2019/08/06،على الساعة:00.30.

3- جبريماي أوتومولا، فريدوم أونووها،"مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا: النجاحات والإخفاقات"، مركز الجزيرة للدراسات. المتحصل عليه من:http://studies.aljazeera.ne، تاريخ الدخول: 2019/07/05، على الساعة:11.31

4- فلاح، شنشل،" نظام الحكم والادارة في الاسلام في عهد الامام علي عليه السلام"، متحصل عليه من: https://sites.google.com/ تاريخ الدخول: 2019/08/01 على الساعة: 23:42

❖ **مراجع باللغة الأجنبية:**

Encyclopedias:

1- A S homby, Anthony Paul cowie, J Windsor lowis: oxford advanced learneid's dictionary of current English, London: Oxford university press, 1974.

قائمة المراجع

2- Benton Helen, encyclopedia britanica, encyclopedia britanica inc London:p1999.
3- Dictionnaire, larousse paris, Larousse, p1982.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول التعددية والاستقرار السياسي	
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول التعددية والاستقرار السياسي	
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور مفهوم التعددية السياسية	9
المطلب الثاني: مفهوم وخصائص التعددية السياسية	16-10
المطلب الثالث: أشكال وشروط التعددية السياسية	7-16
المطلب الرابع: آليات التعددية السياسية	20-18
المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي	
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي	27-21
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي	31-27
المطلب الثالث: مداخل الاستقرار السياسي.	34-32
المطلب الرابع: متطلبات الاستقرار السياسي	38-35
المطلب الخامس: معيقات الاستقرار السياسي	40-38
الفصل الثاني: واقع التعددية السياسية والاستقرار السياسي في افريقيا	

فهرس المحتويات

المبحث الأول: تحديات التعددية السياسية في افريقيا المطلب الاول: أزمة التنمية السياسية المطلب الثاني: ضعف فاعلية النظام الحزبي المطلب الثالث: صراع النخب السياسية	50-47 52-50 56-52
المبحث الثاني: الأنظمة السياسية في إفريقيا المطلب الأول: تعريف النظام السياسي المطب الثاني: خصائص الأنظمة السياسية في إفريقيا المطب الثالث: التحول الديمقراطي في افريقيا	60-57 61-60 64-62
خاتمة	
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	

فهرس المحتويات

ملخص:

ملخص:

إن الحكم على ثالوث الديمقراطية والتعددية السياسية والاستقرار السياسي في إفريقيا حكم صعب ويطرح الكثير من الإشكالات المعقدة. فالديمقراطية في إفريقيا ما زالت بعيدة عن النموذج الغربي، فاستنبات الديمقراطية في البيئة الإفريقية ظل مشوبًا بالكثير من الشوائب. ولعل السؤال الذي طرحة البروفيسور الكاميروني والمفكِّر، آشيلإمبيمبي، حول الموضوع يبقى سؤالًا مهمًّا، وهو: هل يعكس فشل الديمقراطية في إفريقيا عدم قدرة الغرب على تصدير "نموذجه في الحكم" أم إلى عدم نضج الأفارقة؟، ولكن السؤال هو: كيف نُؤَسِّس بشكل هادئ وحصيف نُظمَ تداول اجتماعي تتوافق وتقاليد المجتمع وذاكرته؟ والتدافع السياسي في إفريقيا الآن هو لعبة محصِّلتها صفر حيث الفائز يفوز بكل شيء والخاسر يخسر كل شيء.

RESUME:

Judging the triad of democracy and the politicalpluralism and politicalstability in Africaisverydifficult and poses somanycomplexdilemma. The democracy in Africastills far awayfrom the western model. and the growth of democracy in Africastillschaotic and uncertain and perhaps the question thatposed by the cameronianprofessor: ACHEL EMBIBI, isreally important wishis : DOES THE FAILURE OF DEMOCRACY IN AFRICA REFECTS THE INABILITY OF THE WEST TO EXPORT ITS GOVERMMENTAL MODEL OR IS IT THE IMMATURITY OF AFRICAN SOCIETY?

But the question is HOW TO QUIETLY ESTABLISH A SOCIAL SYSTEM THAT IS COMPAIBLE WITH THE TRADITIONS AND MEMORY OF SOCIETY ?

THE POLITICAL scramble in Africanowisjust a zero-sumgamewhere the winner winseverything in hand and the loser loseseverything in other hand.